Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

أصوات من اليمن

WORLD BANK GROUP

Joint Data Center
on Forced Displacement

© 2023 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

1818 H Street
NW Washington DC 20433
Telephone: 202 - 473 - 1000
Internet: www.worldbank.org

هذه الوثيقة هي نتاج عمل خبراء البنك الدولي. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعبر عنها في هذا العمل لا تعكس بالضرورة آراء البنك الدولي أو مجلس المدراء التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها.

الحقوق والأذونات

تخضع المواد في هذا العمل لحقوق التأليف والنشر. نظراً لأن البنك الدولي يشجع على نشر المعرفة، فإنه يمكن إعادة إنتاج هذا العمل، كلياً أو جزئياً، لأغراض غير تجارية طالما يُنسب ذلك بالكامل إلى هذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى منشورات البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي 1818 USA، H Street، NW Washington DC 20433، فاكس رقم: 202 522 2625؛ البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org .

الصور الأصلية: علي السنيدار

الغلاف والتصميم الداخلي: فلورنسيا ميتشيلتورينا

جدول المحتويات

شكر وتقدير 2
حقوق الصور والتعليقات التوضيحية 3

الملخص التنفيذي 5

القسم 1. المقدمة 9

القسم 2. المنهجية 13
2.1 الإطار المفاهيمي 13
2.2 جمع وتحليل البيانات 14
2.3 القيود 16

القسم 3. النتائج 18
3.1 الغذاء 18
3.2 الخدمات الأساسية: التعليم والصحة 23
3.3 سبل العيش 34
3.4 النزوح 39

القسم 4. المناقشات والاستنتاجات 45

قائمة المراجع 48

قائمة الاشكال

شكل ١.١: محافظات ومدن اليمن 10
شكل ١.٢: الصدمات التي تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية في اليمن 11
شكل ٢.١: الإطار المفاهيمي: الأثر الفوري والمتوسط والطويل الأجل للصراع 13
شكل ٣.١: وجهات نظر توضح عدم القدرة على تحمل التكاليف بسبب التضخم 20
شكل ٣.٢: المشاكل التي تواجه توفير التعليم في اليمن 23
شكل ٣.٣: وجهات نظر توضح التحديات التي تواجهها المدارس 27
شكل ٣.٤: مشاكل توافر الرعاية الصحية في اليمن 30
شكل ٣.٥: وجهات نظر توضح التحديات التي تواجه المستشفيات 31
شكل ٣.٦: وجهة نظر توضح بالتفصيل مسألة عدم استقرار فرص العمل 35
شكل ٣.٧: وجهات نظر النازحين داخلياً 41

شكر وتقدير

تمت كتابة هذا التقرير من قبل صفاء المؤيد وأبارنا جون وعلياء أغاجانيان. نود أن نعرب عن شكرنا لكل من ستيف بنسون وشاراد تاندون وآن ماري دوبلانتير وبلال مالب وسهير الزبيري على مدخلاتهم ومساهماتهم، وإبراهيم محمد يحيى الحرازي ويوهانس ج. هوغيفين وجيفري تانر وتاكاهيرو هاسومي على تعليقاتهم البناءة. نود أيضاً أن نعرب عن امتناننا ل Mindset على إجراء بعض المقابلات، كما نعرب عن امتناننا لألدو موري عن خدمات النسخ، وفلورنسيا ميتشيلتورينا عن التصميم والتخطيط، وفريق رسم الخرائط عن الخرائط، ومركز البيانات المشترك عن تمويل العمل.

حقوق الصور والتعليقات التوضيحية

علي السنيدار:

الغلاف اختيار الصور.

صفحة 4 منظر لسوق محلي مزدحم في المدينة القديمة بصنعاء.

صفحة 8 منظر لغروب الشمس قبالة ساحل البحر الأحمر.

صفحة 11 بائع متجول يبيع الاسكواش على جانب الطريق.

صفحة 12 بائع متجول يبيع الحناء في الحديدة.

صفحة 17 فتيات صغيرات يرتدين ملابس الصلاة في أحد المساجد مع متطوع يراجع لهن دروسهن المدرسية.

صفحة 19 عائلة تشارك الطعام الذي لا يتطلب طهي بسبب نقص غاز الطهي. ويشمل ذلك «شفوت» (زبادي مع خبز طري خاص) و «سحاوق» (طماطم مهروسة مع فلفل حار) وسلطة وخبز.

صفحة 24 مدرس وتلاميذ في فصل دراسي مؤقت في منطقة ريفية.

صفحة 37 استعداد الصيادون لهذا اليوم من خلال تجهيز شباك الصيد الخاصة بهم

صفحة 46 قوارب الصيد قبل الإبحار في الصباح.

صفحة 49 رجل وامرأة يديران أعمال تجارية في سوق محلي.

أحمد باشا / شاترستوك:

صفحة 31 مريض على سرير منشأة صحية.

الملخص التنفيذي

لجأ اليمنيون، الذين يعيشون في ظروف حرب صعبة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، إلى استراتيجيات تكيف مبتكرة، ولكن مدمرة في كثير من الأحيان. يهدف هذا التقرير إلى تقديم أصوات اليمنيين الذين أمضوا حتى الآن ثماني سنوات وهم يعيشون في حرب أهلية وأزمات اقتصادية دفعتهم إلى حافة المجاعة. كما يهدف إلى تقديم صورة حية للإحصاءات الواردة في تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب»، الذي يوثق التغيير في الأمن الغذائي منذ بدء الصراع (فافاري وآخرون، 2023).

يستخدم هذا التقرير نفس الإطار المفاهيمي المستخدم في التحليل الكمي الوارد في تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب»، لإبراز وجهات النظر حول اتأثير الصراع على الأسر والأسواق والمؤسسات والدعم الإنساني – والتي تغذي جميعها الصراع نفسه (فافاري وآخرون، 2023).

يستخدم هذا التقرير بشكل رئيسي طرق البحث النوعي لجمع وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات النوعية المتعمقة. بشكل عام، تم إجراء 156 مقابلة خلال الفترة 2019 – 2022، وتم ترميزها وتحليلها لاحقاً للبحث عن مواضيع مشتركة وأنماط ناشئة. هذا التقرير هو من بين التقارير القليلة التي توثق و ترصد أصوات اليمنيين حول مجموعة من القضايا اليومية من مختلف المحافظات في جميع أنحاء البلاد. على الرغم من أن حجم العينة الصغير يحد من القدرة على تعميم النتائج، إلا أن تعميم النتائج لم يكن هدف التقرير. يعرض تقرير أصوات من اليمن لكل موضوع منظوراً من زاوية عدة أشخاص لهم علاقة بالموضوع للتخفيف من التحيز تجاه مجموعة واحدة من أصحاب المصلحة أو منطقة جغرافية واحدة. علاوة على ذلك، فإن نتائج التقرير تتماشى مع تلك الواردة في التقارير الكمية الأخرى، مثل تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب» أو تقارير مسح البنك الدولي عبر الهاتف حول الأمن الغذائي (فافاري وآخرون، 2023؛ البنك الدولي، 2023).

يقدم تقرير أصوات من اليمن صورة شاملة للمعاناة المستمدة من القصص الإنسانية وراء الإحصائيات. جعل الصراع حياة اليمنيين في وضع لا يمكن تحمله ومتقلب وهش، ولا يطاق في كثير من الأحيان. قوة أحاديث الناس ووطأة قصصهم تروي أوجه ضعفهم الخطيرة والشعور بالعجز والمعاناة بسبب الصراع. باختصار:

في الحياة اليومية، تكلم المستجيبون على نطاق واسع عن تقليلهم من تناول الطعام. تقليص عدد الوجبات وتقييد كمية الغذاء وتنوعه وتحديد أولوية استهلاك الغذاء بين أفراد الأسرة والتخلي عن استخدام غاز الطهي واستخدام الحطب بدلاً

عنه، بل وحتى التضور جوعاً، هي بعض استراتيجيات التكيف التي أبلغت عنها الأسر. أشار معظم المستجيبين إلى أنه من أجل مواجهة تكاليف سبل العيش الأساسية، فإنه غالباً ما يضطر المعيل الرئيسي إلى التوفيق بين أعمال متعددة في مناخ يتسم بمحدودية فرص كسب العيش. يوضح الاقتباس أدناه من أحد المستجيبين، ويعيش حالياً في المحويت، واقع الجوع الذي يعيشونه.

> نعم، أحياناً ننام بدون عشاء. أنا وزوجتي، لا أحد يعرف ما نأكله أو ما لا نأكله. أحياناً عندما يكون لدي بعض المال لتناول العشاء، تخبرني زوجتي أن الأطفال بحاجة إلى الحليب، لذلك أشتري لهم الحليب وننام دون تناول العشاء. الأطفال أكثر أهمية.

يفقد الأطفال اليمنيون فرص التعليم الأساسي. يرسل أولياء الأمور في اليمن أطفالهم إلى المدرسة إذا كانت قريبة، وإذا كانت تقدم الدروس باستمرار ولا تفرض رسوماً. خلافاً لذلك، أصبح على أولياء الأمور تحديد أولوية من هو الطفل الذي سيتم إرساله إلى المدرسة بناءاً على ظروف السلامة والوصول والظروف المالية. إذا كان بإمكانهم تحمل تكاليف إرسال الأطفال إلى المدرسة، فإن عليهم التأكد من تقديم الدعم للأطفال في المنزل بسبب تدني جودة التعليم. واجهت المدارس أيضاً العديد من الصعوبات مثل الحفاظ على المعلمين وتوفير اللوازم وصيانة البنية التحتية الأساسية.

> يوجد في مدرستي 1,050 طالباً، وهي عبارة عن 6 غرف فقط، إحداها لسكن لمدرسين، واحدة لمكتب المدير، وأربع غرف متبقية لجميع الصفوف. لدينا 3 نوبات للمراحل المختلفة. أحد المعلمين اضطررنا إلى إحضار عائلته من الحديدة مع اشتداد المواجهة
> هناك، لذلك اضطررنا إلى نقل المعلم الآخر للعيش تحت الدرج. لا يوجد مرحاض أو ماء في المبنى.

يضطر معظم المستجيبين من الذهاب إلى الرعاية الصحية فقط في حالات الطوارئ. تعتبر الصدمات الصحية من الصدمات الرئيسية التي تواجهها الأسر. مع ذلك، كان على الأخصائيين الصحيين التعامل مع مرضى حالات الطوارئ في ظل محدودية المرافق وإمدادات الأدوية. **تحدث مدير مركز صحي في محافظة الحديدة قائلاً:**

> اعتدنا تقديم الخدمات والأدوية مجاناً. الآن علينا فرض رسوم على المرضى وكتابة وصفة طبية لهم لشراء الأدوية من الصيدليات. توقف الناس عن المجيء وأصبحوا يترددون في ذلك. لا يستطيع المرضى تحمل تكلفة كل ذلك، نظراً لأن التنقل إلى هنا سيكلفهم أيضاً الكثير. إنها أيضا معاناة للموظفين الذين ينفقون نصف رواتبهم على وسائل النقل.

يكافح اليمنيين النازحون داخلياً لتحمل ومواجهة مجموعة كبيرة من الصدمات. حيث يواجهون التحديات الرئيسية ضمان السلامة و الأمن و الغذاء وايجاد مأوى للأسرة. **يصف أحد المستجيبين من البيضاء** سبب وعملية النزوح والواقع الصعب المتمثل في ارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة بوصفهم نازحين داخلياً:

> اضطررنا إلى مغادرة بلدتنا بسبب الغارات الجوية التي دمرت منازلنا. كان لدينا 4 منازل. كنا مرعوبين ونبكي. حياتنا صعبة للغاية هنا وهناك. توفيت والدتي. الإيجار أيضاً مكلف جداً. لا يمكننا تحمل ذلك. نكافح من أجل الحصول على الغذاء، فكيف بدفع الإيجار. [...] انتقلنا جميعاً، حتى أصهاري. انتقلنا أولاً من رداع إلى منزل كان إيجاره مكلفاً، ثم انتقلنا إلى منزل آخر يمكننا تحمل دفع إيجاره. من الصعب العيش في كل مكان في اليمن.

يعرض هذا التقرير أيضاً قضايا عامة ومتعددة لفهم الوضع في اليمن:

أولاً، يكشف هذا التقرير عن قضية رئيسية يلاحظ أثرها في جميع القطاعات والمتمثلة في الصدمات المتكررة واستراتيجيات التكيف السلبية التي ينتهجها اليمنيون وتضر بهم. أن واقع الحياة المتعلق بالغذاء والخدمات الأساسية (التعليم والصحة) وسبل كسب العيش والنزوح يجبر معظم المستجيبين على اللجوء إلى مجموعة من استراتيجيات التكيف المدمرة للغاية في كثير من الأحيان. تضطر الأسر إجراء مفاضلات من حيث الإنفاق على الغذاء أو التعليم أو الصحة. تحاول الأسر التكيف مع الصدمات المتكررة، مثل المرض، عن طريق بيع الأصول مثل الذهب أو حتى الأسلحة. تقترض الأسر من أقرباءهم أوالمتاجر المحلية أوالشبكات الاجتماعية والعائلية الأخرى وتعيش في حلقة مفرغة من الديون.

ثانياً، تؤكد النتائج الواردة في هذا التقرير كيفية ارتباط الصراع بالأسر والأسواق والمؤسسات والاستجابة الإنسانية. يناقش التقرير المسارات التي تصب الاستجابة الإنسانية من خلالها في هذه الفئات الموضحة في الإطار المفاهيمي. من الأمثلة على ذلك ما يلي:

- **عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء يُعزى إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للصراع** على الأسواق والمؤسسات، وفي حين أن تدخلات الاستجابة الإنسانية تكون على شكل مساعدات غذائية، فإنها غالباً ما تكون غير كافية ولا مستدامة.
- **يؤثر الصراع والاستجابة الإنسانية على توفير التعليم والصحة.** بالنسبة للأسر، تتنافس هذه الأولويات، متأثرة بالقدرة على تحمل التكاليف، والتي تتعلق أساساً بسبل كسب العيش. يمكن أن يكون لنقص التعليم والصحة لفترة طويلة عواقب طويلة الأمد يمكن أن تغذي الصراع.
- **أدى الصراع والاستجابة الإنسانية إلى تغيير الاقتصاد.** يكشف تحليل سبل كسب العيش أن الاستجابة الإنسانية للحرب قد غيرت الاقتصاد المحلي. في مجال الرعاية الصحية، على سبيل المثال، اجتذبت المنظمات الإنسانية العاملين الصحيين مع عدم توفير استثمارات مستدامة في مجال الرعاية الصحية. أيضاً، قد تخسر الشركات الصغيرة لصالح الشركات الكبرى التي يمكنها تقديم الخدمات على نطاق واسع، مما قد يؤدي إلى الاحتكار في قطاعات مختلفة.
- **النزوح هو عامل آخر يرتبط بالغذاء والخدمات الأساسية وسبل كسب العيش.** كما ورد في تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب»، تُظهر النتائج التي توصلنا إليها أن النزوح يؤثر على توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، ويؤدي إلى تفاقم الاكتظاظ في الفصول الدراسية، ويؤدي إلى خفض أولوية الوصول إلى الخدمات الصحية، ويتسبب في تعطل سبل كسب العيش والأصول.

أخيراً، يبين هذا التقرير النضالات العميقة والمستمرة لليمنيين، الذين لا يملكون في كثير من الأحيان أي خيار سوى التحمل. واذا ما نظرنا لذلك بأنه صمود ، أو «قدرة على التكيف»، فسيجعلنا ان نتعاطى مع هذه المعاناة والضعف كنقاط قوة، وهذا من شأنه ان يقلل من فداحة الكوارث التي سببها الصراع على الظروف المعيشية لليمنيين، والتداعيات التي ستشعر بها الأجيال القادمة.

القسم 1

المقدمة

تسبب الصراع المسلح في خسائر فادحة في حياة وصحة الشعب اليمني وآفاقه الاقتصادية على مدار ثماني سنوات (البنك الدولي، 2022a). تشير التقديرات إلى أن حوالي 377,000 شخص فقدوا حياتهم بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة للصراع في اليمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021). حوالي ثلثي القتلى هم من الأطفال دون سن الخامسة. منذ عام 2019، تشير الأمم المتحدة إلى اليمن بوصفه يجسد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. تشير التقديرات إلى أن نصف إجمالي عدد الذين فقدوا حياتهم ماتوا لأسباب غير مباشرة مثل نقص الغذاء أو الرعاية الصحية أو البنية التحتية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

اليمن مقسم، حيث يسيطر الحوثيون على بعض المناطق والبعض الآخر تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. انخرطت ي اليمن في صراع مسلح منذي عام 2014 عندما سيطرت قوات الحوثي من شمال اليمن على العاصمة صنعاء وشرعت في التقدم نحو الجزء الجنوبي من البلاد. غير أن تحالفاً يضم تسع دول بدأ في شن حملة عسكرية في مارس 2015، مما دفع قوات الحوثي إلى التراجع شمالاً (البنك الدولي، 2017). على مدى السنوات الثماني الماضية، فرضت قوات الحوثي سيطرتها على صنعاء في حين اتخذت الحكومة المعترف بها دولياً من الرياض وعدن مقراً لها.

يضم اليمن 22 محافظة، منها صنعاء وهي الأصغر وحضرموت وهي الأكبر من حيث الحجم الجغرافي، في حين تنقسم المحافظات إلى 333 مديرية. يقع اليمن في الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية وتمتد حدوده مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والممرات الملاحية للبحر الأحمر وخليج عدن. تُظهِر الخريطة (شكل رقم 1 - 1) جميع المحافظات والمدن الرئيسية مثل صنعاء (أكثر المدن اكتظاظاً بالسكان) وعدن والموانئ مثل الحديدة والمخا.

تسبب الصراع في اليمن في أزمة اقتصادية وإنسانية حادة. حتى قبل تصاعد الصراع في مارس 2015، كان اليمن بالفعل واحداً من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البنك الدولي، 2022b). تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انخفض إلى النصف تقريباً منذ بداية الصراع، على الرغم من حدوث انتعاش طفيف في عام 2022. من إجمالي عدد سكان اليمن البالغ حوالي 34 مليون نسمة، تشير التقديرات إلى أن 28 مليون شخص قد تضرروا من الصراع و 23.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة (مشروع تقييم القدرات، 2022b؛ استعراض الاحتياجات الإنسانية، 2022). يعاني ما يقدر بنحو 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ونزح ملايين اليمنيين. تنتشر الأمراض المعدية على نطاق واسع، وتواجه البلاد نقصاً في الأدوية، وتعاني من تعطل الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم وتدمير البنية التحتية (بما في ذلك شبكات الطرق) (استعراض الاحتياجات الإنسانية، 2022؛ البنك الدولي، 2022a).

شكل ١.١: محافظات ومدن اليمن

ملاحظة: لا تشير الحدود والألوان والتسميات وأية معلومات أخرى التي تظهر على هذه الخريطة إلى أي حكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود من جانب مجموعة البنك الدولي.

بالإضافة إلى هذه الأزمات المستمرة، واجه اليمن عدة صدمات أخرى على مر السنين. يوضح الشكل رقم 2 الصدمات الرئيسية التي أدت إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية في اليمن. تلك الصدمات تشمل تشديد الحصار الجوي والبحري على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والأوبئة الصحية مثل تفشي الكوليرا، وأزمة العملة التي أدت إلى تضخم الأسعار، وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية (فافاري وآخرون، 2023).

يهدف هذا التقرير إلى تقديم أصوات اليمنيين الذين أمضوا حتى الآن ثماني سنوات وهم يعيشون في حرب أهلية وأزمات اقتصادية وعلى حافة المجاعة. لجأ اليمنيون، الذين يعيشون في ظروف حرب صعبة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، إلى استراتيجيات تكيف مبتكرة، ولكن مدمرة في كثير من الأحيان. على الرغم من التحديات في جمع البيانات، تتوفر بعض الأرقام والإحصائيات. يوثق تقرير حديث من البنك الدولي بعنوان «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب» التغير في الأمن الغذائي منذ بدء الصراع (فافاري وآخرون، 2023). لكن هذه الأرقام قد تكون هائلة، ويسارع الناس إلى تجاهل البلد الصغير الذي يبدو بعيداً كل البعد عن حياتنا اليومية. مع ذلك، هناك العديد من القصص الإنسانية وراء الإحصائيات التي لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه. يوثق هذا التقرير هذه الأصوات من اليمن، مما يعكس المعاناة والصمود والأمل أثناء الصراع.

هذا التقرير هو حصيلة أربع سنوات من جمع البيانات النوعية الذي اضطلع به فريق العمل المعني بالفقر والمساواة التابع للبنك الدولي. في البداية، استخدم الفريق المقابلات النوعية لأغراض البحث الأساسي بهدف الاسترشاد بها في العمل التنفيذي وشرح التحليل الكمي التقليدي. مع ذلك، وبعد إجراء مقابلات مع العديد من العاملين المجتمعيين والمسؤولين في الحكومات المحلية والأسر والمنظمات غير الحكومية، قام الفريق بتجميع المقابلات التي كشفت عن التجارب الحياتية الغنية للبشر وراء الإحصائيات.

شكل ١.٢: الصدمات التي تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية في اليمن

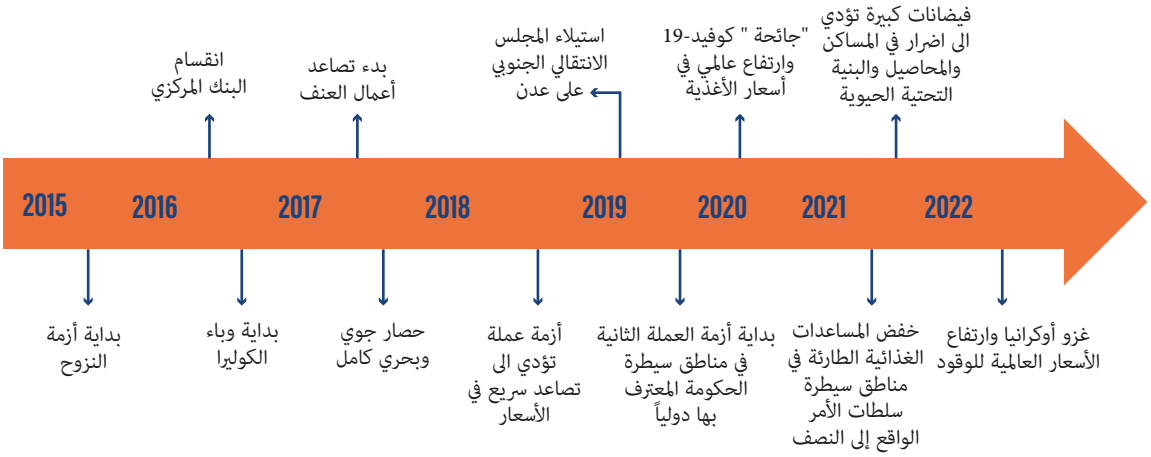

ملاحظة: يوضح هذا الشكل مخططاً زمنياً لصدمات كبيرة مختارة أثرت على البلاد بعد تصاعد النزاع في عام 2015.

بالإضافة إلى المقابلات التي تم إجراؤها على مدى السنوات الأربع الماضية، قمنا أيضاً بإجراء مقابلات مع مستجيبين جدد في عام 2022. تم بعد ذلك ترميز المقابلات وتحليلها للبحث عن مواضيع مشتركة وأنماط ناشئة. يلخص الفصل التالي المنهجية النوعية. يوضح الفصل 3 نتائج هذا العمل، والذي تم تنظيمه في مواضيع الأمن الغذائي، والخدمات الأساسية (التعليم والصحة)، وسبل كسب العيش، والنزوح. نناقش هذه النتائج ونستخلص بعض الاستنتاجات عبر هذه المواضيع في الفصل 4.

القسم 2

المنهجية

2.1 الإطار المفاهيمي

يحدد الإطار المفاهيمي المستخدم في هذا التقرير – أصوات من اليمن – الآثار المباشرة للصراع على الأسر والأسواق والمؤسسات. يستخدم هذا التقرير نفس الإطار المفاهيمي الذي وجه التحليل الكمي الوارد في تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب»، كما تم تلخيصه رسومياً في الشكل رقم 2 - 1 (فافاري وآخرون، 2023). تسبب الصراع في نشوء أزمة إنسانية، مما أدى إلى إطلاق استجابة إنسانية وإنمائية. الآليات ليست خطية بل مترابطة وتساهم في بعضها البعض. تغيرت طبيعة الصراع أيضاً بمرور الوقت. على المدى المتوسط والطويل، فإن تداعيات الصراع على جميع المسارات الثلاث – الأسر والأسواق والمؤسسات – والاستجابة الإنسانية والإنمائية تغذي الصراع نفسه.

شكل ٢.١: الإطار المفاهيمي: الأثر الفوري والمتوسط والطويل الأجل للصراع

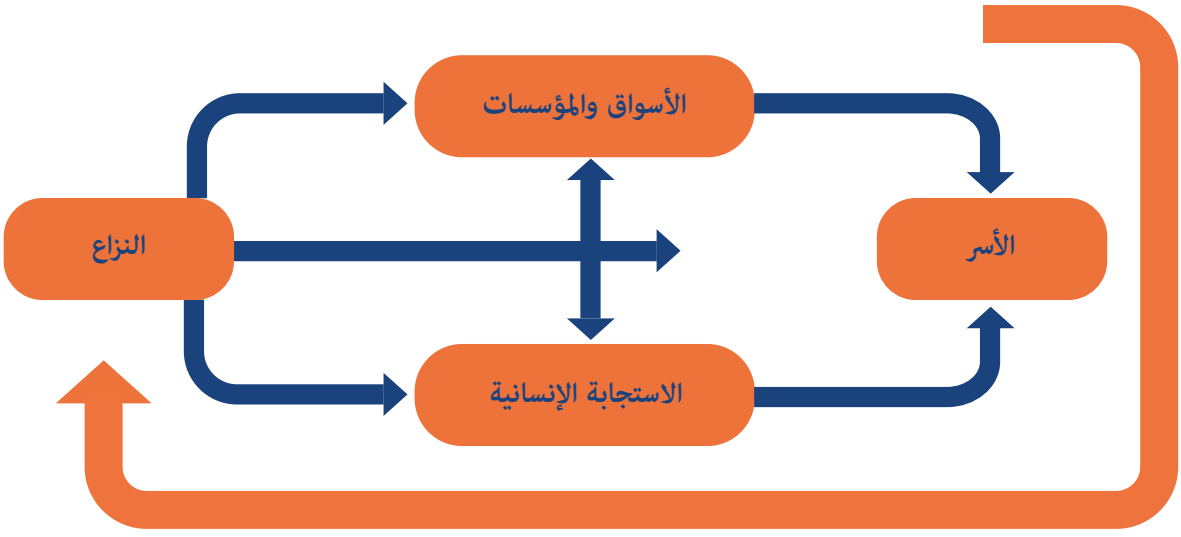

Source: Favari et al., 2023.

ساعد هذا الإطار المفاهيمي في اختيار مواضيع البحث النوعي وتنظيم النتائج. يمثل موضوع الغذاء جانباً رئيسياً من جوانب الصراع والكيفية التي من خلالها يؤثر سلباً على الأسر. لتمثيل أثر الصراع على المؤسسات، بحثنا في اثنتين من الخدمات الأساسية، التعليم والصحة. قمنا بتضمين موضوع سبل كسب العيش للإشارة إلى حالة الأسواق والنزوح لتمثيل الاستجابة الإنسانية. من المهم ملاحظة أن العلاقات بين هذه المواضيع الأربعة مترابطة. على سبيل المثال، عند مناقشة الغذاء، فإنه يجب علينا أيضاً مناقشة الأسواق والخدمات الأساسية. يناقش الفصل 3 كيف تجسد هذه المواضيع تجارب الصراع التي يعيشها اليمنيون.

2.2 جمع وتحليل البيانات

قام فريق العمل المعني بالفقر والإنصاف التابع للبنك الدولي بإجراء 156 مقابلة متعمقة عبر الهاتف[1] مع الأسر ومقدمي المعلومات الرئيسيين في الفترة من أكتوبر 2019 إلى ديسمبر 2022. تم اختيار الأسر المستجيبة من مسح سابق عبر الهاتف ركز على فهم الخدمات الأساسية والغذاء. تم اختيار مقدمي المعلومات الرئيسيين من مختلف القطاعات – التعليم والصحة والقطاع الخاص – بشكل عشوائي من قوائم الاتصال التي تم الحصول عليها من مصادر عامة مختلفة أو من خلال أخذ العينات بمنهجية كرة الثلج. بدأت المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين في البداية كعملية للاسترشاد بها في عمل العديد من الفرق القطاعية التابعة للبنك الدولي، بما في ذلك التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. ضمت مجموعة مقدمي المعلومات الرئيسيين العاملين الصحيين والمعلمين ومدراء المدارس ومؤسسات القطاع الخاص ومسؤولين في مجالس المديريات.

تم جمع البيانات على مرحلتين:

- في المرحلة الأولى من أكتوبر 2019 إلى نوفمبر 2021، تم الاتصال بالأسر ومقدمي المعلومات الرئيسيين (العاملين الصحيين والمعلمين ومدراء المدارس والمسؤولين في مكاتب التعليم والصحة على مستوى المديريات والمحافظات وأعضاء المجلس المحلي) لمناقشة مواضيع التعليم والأمن الغذائي والصحة. تم إجراء هذه المكالمات عبر الهاتف بشكل تدريجي لرصد واقع التجارب المعاشة في العديد من المحافظات. أعد أحد الباحثين الرئيسيين أدلة موضوعية لمواضيع وقام بجمع البيانات بنفسه.
- تضمنت المرحلة الثانية لجمع البيانات من نوفمبر إلى ديسمبر 2022 مرحلة مكثفة من المقابلات عبر الهاتف مع الأسر لفهم الوضع الحالي في مجموعة من المواضيع. استخدمت هذه المقابلات شبه المنظمة دليل مواضيع غطى مواضيع مثل الغذاء وفرص العمل والنزوح واستراتيجيات التكيف الشاملة. تم تعيين الباحثين عن طريق وكالة خارجية لجمع البيانات. تلقى الباحثون ثلاثة أيام من التدريب المكثف لتعريفهم بالغرض من الدراسة ودليل المواضيع وتقنيات المقابلة وآداب السلوك. قبل إجراء المكالمات، تم إطلاعهم أيضاً على مجموعات المشاركين حتى يتمكن الباحث من بناء علاقة بسرعة.

تم إجراء جميع المقابلات عبر الهاتف وتم تسجيلها ومراجعة جودتها. على النحو المبين في الجدول رقم 2 - 1، تراوحت مدة المقابلة بين 15 دقيقة و 50 دقيقة. بدأت المقابلات بتذكير المشاركين بمكالمة سابقة تلقوها وطلب موافقتهم على المشاركة. تم إجراء المقابلات باللغة العربية وتُرجمت مباشرة لإعداد نصوصها. تم فحص جودتها من قبل أعضاء فريق آخر، وتم فحص جودة نصوص المقابلات التي تم إجراؤها من قبل باحثين خارجيين من قبل باحث رئيسي يتحدث اللغة العربية.

قام الباحثون بإطلاع جميع المشاركين على الغرض من الدراسة، والمشاركة الطوعية، وبنود إخفاء الهوية، وإجراءات التسجيل الصوتي. في المرحلة الأولى لجمع البيانات، استكشفت المكالمات عبر الهاتف التي أجراها الباحث الرئيسي الخيوط والقصص

[1] استخدمنا أيضاً بيانات نوعية من مسح للمؤسسات الخاصة تضمن أسئلة نوعية مفتوحة. تضمنت عينة الدراسة الإجمالية 349 شركة تم اختيارها للمؤسسات الرسمية بما في ذلك 20 شركة مغلقة. قمنا بتحليل البيانات من 27 مؤسسة خاصة أجابت على الأسئلة المفتوحة و 19 شركة مغلقة. لم يتم تضمينها في الجدول 2 - 1 أو في الحساب الإجمالي للمقابلات.

جدول رقم 2 - 1: لمحة عامة عن المقابلات

متوسط المدة	الوسيلة	الطريقة	المحافظات	الفترة	عدد المستجيبين	المواضيع	فئة المستجيبين*	
20 – 30 دقيقة	الهاتف	المقابلة النوعية شبه المنظمة	7	يونيو 2021	10 (تم إجراء 40 مكالمة)	الصحة والأمن الغذائي	فرد من الأسرة	**الأسر**
20 – 30 دقيقة			11	أكتوبر 2019 – يناير 2020	18 (تم إجراء 40 مكالمة)	التعليم	فرد من الأسرة (أحد الوالدين)	
15 – 25 دقيقة			13	مارس 2021	23 (تم إجراء 83 مكالمة)	التردد في تلقي اللقاح	فرد من الأسرة	
15 – 45 دقيقة			14	نوفمبر – ديسمبر 2022	28 (تم إجراء 30 مكالمة)	الغذاء، فرص العمل، النزوح، التكيف عموماً	فرد من الأسرة	
40 – 50 دقيقة			10	فبراير – ديسمبر 2020	22 (9 عامة + 13 حول جائحة كوفيد - 19)	الصحة العامة + الإغلاق بسبب جائحة كوفيد - 19	الممارسين الصحيين	**مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين**
15 – 25 دقيقة			12	مارس 2021	15 (تم إجراء 50 مكالمة)	التردد في تلقي اللقاح	الممارسين الصحيين	
30 – 40 دقيقة			12	أكتوبر – يناير 2020	31 (33 مكالمة، تم رفض مكالمتين)	التعليم	مدراءمكاتب التربية والتعليم للمحافظات والمدراء والمعلمين	
30 – 40 دقيقة			7	أكتوبر – نوفمبر 2021	9 (تم إجراء 15 مكالمة)	المجالس المحلية	أعضاء من مجالس المديريات	

* ليس من الممكن تقسيم النوع الاجتماعي للمجيبين وذلك لسببين . أولا، لغرض السرية حيث ان من الأفضل إبقاء اسم المحافظة و المنصب و النوع الاجتماعي غير معرفا لكي لا يفصح عن الهوية و يعرض المجيب للخطر. ثانيا، في المقابلات مع الأسر في المناطق الريفية والبعيدة ،كانت نسبة مشاركة النساء لا تزيد عن 25% ، حيث ان أغلب مستخدمي الهاتف النقال هم من الذكور. ومع هذا لقد تم ذكر اسم المحافظة والنوع الاجتماعي في بعض المقتبسات حسب ما نراه مناسبا، ولكن مازال تدني مشاركة الاناث يعتبر من أهم المحددات والعوائق للبحث وقد حاولنا أن نضم أكثر قدر ممكن من الاقتباسات و وجهات نظر من الأناث المشاركات في دراستنا .

بموافقة المشاركين دون تقديم أي مكافأة للمشاركين. بالنسبة للمرحلة الثانية من المقابلات التي تم إجراؤها باستخدام وكالة خارجية، تم تقديم مكافأة رمزية للمشاركين قدرها 5 دولار أمريكي (دُفعت بالريال اليمني). يتم تخزين جميع تسجيلات ونصوص المقابلات مجهولة الهوية في مجلدات محمية بكلمة مرور ويتم مشاركتها بين ثلاثة باحثين فقط. تتبع الوكالة الخارجية أيضاً الإجراءات الأمنية وستقوم بمحو المجلدات وفقاً لالتزاماتها التعاقدية.

قام الباحثون بإجراء تحليل مواضيعي من أجل تحليل البيانات. تمت قراءة النصوص عدة مرات من أجل الإلمام بالبيانات ولتحديد الأنماط من حيث المعنى لاستخلاص المواضيع والمواضيع الفرعية. تم ترميز النصوص باستخدام البرنامج النوعي

Dedoose. تم وضع وتنقيح الرموز لكل موضوع وتم الاسترشاد بها في كتابة المذكرات المواضيعية المفصلة والملخصات المواضيعية لاستخلاص النتائج الرئيسية.

2.3 القيود

هناك بعض القيود على البيانات النوعية. لا تمثل البيانات النوعية السكان ككل . بدلاً من ذلك، فإنها تهدف إلى توفير تجارب وأفكار ووجهات نظر حية غنية ودقيقة. أيضاً، فإنها تساعد القارئ على فهم السياق، أو تقديم تفسيرات متعمقة لفهم ظاهرة ما، أو تقديم المزيد من الشرح للنتائج الكمية، أو توجيه خطوط البحث المستقبلية.

مع وضع ذلك في الاعتبار، فإننا نراعي العديد من القيود الإضافية أدناه:

- **يمكن أن تكون نتائج الدراسة متحيزة لصالح الأشخاص الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً.** على الرغم من أن انتشار الهواتف المحمولة في اليمن كان بنسبة 58 بالمائة قبل الحرب، إلا أن هذه الدراسة لم تصل إلى الأشخاص الذين لا يمتلكون هواتف محمولة، ومن المحتمل أنهم يعيشون في ظروف أسوأ[2].
- **قد لا تتناول نتائج الدراسة وجهات نظر النساء بشكل كامل.** إجراء مقابلة مع أحد أفراد الأسرة عبر الهاتف، في معظم الحالات من الرجال، كان يعني أن على الباحثين أن يسألوا صراحةً عن تجارب النساء في الأسرة.
- **قد لا توضح المقابلات عبر الهاتف التي تم إجراؤها في أوقات مختلفة، وما قبل الجائحة، الظروف الحالية بشكل كامل.** كان إجراء المقابلات عن بُعد أثناء الصراع المحتدم يمثل تحدياً كبيراً. استمرت مشاكل الاتصال عبر شبكة الهاتف خلال مراحل جمع البيانات، مما يعني أنه كان يتعين على الباحثين في بعض الأحيان إعادة الاتصال بالمستجيبين في وقت لاحق. على نطاق المواضيع، فإن بعضها يشير إلى واقع ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 91) وبعضها يشير إلى واقع أقرب عهداً. على سبيل المثال، النتائج المتعلقة بالخدمات الأساسية – التعليم والصحة – ترصد بشكل أساسي الفترة من أكتوبر 2019 إلى يناير 2020. من المحتمل أن تكون جائحة فيروس كورونا المستجد قد أدت إلى تفاقم الوضع. من أجل وصف قصة شاملة ومتطورة عن انعدام الأمن الغذائي واستراتيجيات التكيف، قمنا بتجميع وجهات نظر المشاركين معاً من أكتوبر 2019 إلى يناير 2020، ويونيو 2021، ومن نوفمبر إلى ديسمبر 2202. يهدف هذا التقرير إلى توثيق قصص اليمنيين الذين بقوا على قيد الحياة خلال الصراع، مع الاعتراف أن السياق مازال ديناميكياً، ويمكن أن يكون الوضع مختلفاً بالفعل بالنسبة لبعض المستجيبين اليوم.

[2] حسابات المؤلف على أساس مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤

القسم 3

النتائج

قمنا بتنظيم وعرض النتائج في أربعة أقسام رئيسية:

- **يناقش الفصل 3 - 1 الغذاء كموضوع رئيسي،** لا سيما انعدام الأمن الغذائي واستراتيجيات التكيف المرتبطة به، حيث أنه يرصد بشكل مباشر أثر الصراع على حياة الناس. أيضاً، فإنه يكمّل موضوع البحث هذا في التقرير الكمي «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب».
- **يصف الفصل 3 - 2 الكيفية التي أثرت بها الأعمال الإنسانية الناجمة عن الصراع على المؤسسات،** ويعرض رؤى حول خدمتين أساسيتين – التعليم والصحة – من وجهات نظر الأسر (مستخدمي الخدمات) ومقدمي المعلومات الرئيسيين (مقدمي الخدمات).
- **يعرض الفصل 3 - 3 وجهات نظر اليمنيين الذين يعملون بأجر وأصحاب المؤسسات الخاصة،** ويستكشف على وجه التحديد فرصهم لكسب العيش والتحديات التي يواجهونها لرصد آثار الصراع على الأسواق والغذاء والخدمات الأساسية.
- **يهدف الفصل رقم 3 - 4 إلى رصد أصوات النازحين داخلياً** – والتي تُعد واحدة من أكثر تداعيات الصراع شيوعاً وتدميراً – لتسليط الضوء على رحلات النزوح والتحديات التي يواجهونها.

3.1 الغذاء

معظم المؤشرات العالمية حول الجوع والأمن الغذائي ترسم صورة قاتمة للوضع في اليمن (فافاري وآخرون، 2023؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021؛ البنك الدولي، 2017). منذ تصاعد الصراع في عام 2015، كان اليمن في حالة طوارئ غذائية مستمرة غالباً ما تكون أشبه بظروف المجاعة (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للأعوام 2015 و 2017 و 2018 و 2020 و 2022). أظهر تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب» أن الأسر كانت تكافح لكسب لقمة العيش ولتوفير تكاليف الغذاء والخدمات الأساسية حتى قبل تصاعد الصراع (فافاري وآخرون، 2023). كما أظهر الأنماط المصنفة للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد على أساس الجغرافيا والنزوح وحالة الدخل. وجدت نتائج مسح عبر الهاتف أجراه البنك الدولي مؤخراً أن درجة استهلاك الغذاء لدى حوالي 25 بالمائة من الأسر اليمنية كانت ضعيفة، وأن درجة استهلاك الغذاء لدى 25 بالمائة من الأسر كانت حدية، أي على حافة الحد الادنى للأمن الغذائي (البنك الدولي، 2023).

أيضاً، عكست الأسئلة النوعية بقوة هذه الواقع المؤلم المتمثل في الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وصفت مجموعة من الأسر في جميع الفترات الثلاث المختلفة – من أكتوبر 2019 إلى يناير 2020، ويونيو 2021، ومن نوفمبر إلى ديسمبر 2022 – من مختلف المحافظات حالات انعدام الأمن الغذائي. تقريباً جميع الأسر التي تم إجراء مقابلات معها وصفت كفاحها اليومي لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وأعربت عن قلقها بشأن العيش في وضع انعدام الأمن الغذائي، ووصفت استراتيجيات التكيف للبقاء على قيد الحياة يوماً بيوم. تظهر المقابلات أن معظم الأسر اضطرت إلى خفض كمية ونوعية الغذاء والاعتماد على سلة غذاء أقل تنوعاً. أيضاً، تحدثت بعض الأسر بشكل واضح عن حالات بقت فيها جائعة.

يوضح اقتباس من أحد المستجيبين، ويعيش حالياً في المحويت، واقع الجوع والحاجة إلى إعطاء الأولوية لتقديم الطعام للأطفال بينما يتخطى الآباء وجبات الطعام:

> نعم، أحياناً ننام بدون عشاء. أنا وزوجتي، لا أحد يعرف ما نأكله أو ما لا نأكله. أحياناً عندما يكون لدي بعض المال لتناول العشاء، تخبرني زوجتي أن الأطفال بحاجة إلى الحليب، لذلك أشتري لهم الحليب وننام دون تناول العشاء. الأطفال أكثر أهمية.

اقتباس آخر من إحدى المستجيبات من البيضاء تذكر أنه في بعض الأحيان لم يكن بوسعها حتى توفير الطعام لأطفالها:

> كان الأمر صعباً للغاية خلال السنوات الخمس الماضية. في معظم الأيام، نظل بلا طعام. لا يمكنني إعداد الطعام لأولادي.

على الرغم من وصف النضالات اليومية العميقة، العديد من المستجيبين مازالوا يعبرون عن امتنانهم ، إذ أنهم كانوا يكملون جملهم بعبارة «الحمد لله»، وعكست أصواتهم مشاعر مختلطة من الإحباط واليأس إلى جانب الفخر والامتنان لما تبقى في حياتهم. ثمة اقتباس من أحد المستجيبين من الحديدة يوضح الكفاح والمواقف:

> خليها على الله، وهي عبارة تستخدم للدلالة على وجود مشكلة ولكن دون رغبة في سرد التفاصيل. نحن نعيش يوماً بيوم، وبالكاد أتمكن من تأمين وجبة في كل مرة، ولا أعرف ما إذا كان بإمكاني تأمين وجبة أخرى. كل هذا يتوقف على ما إذا كنت سأحصل على عمل لأقوم به في ذلك اليوم أم لا.

عدم القدرة على تحمل التكاليف بسبب تضخم الأسعار هو عائق رئيسي أمام الاستهلاك اليومي للغذاء. على الرغم من أن بعض الأسر ذكرت عدم توفر بعض المواد الغذائية بشكل منتظم، مثل الفواكه والخضروات الطازجة، إلا أن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء تظل المشكلة الرئيسية. ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل حاد بما يتجاوز ما يستطيع اليمنيون تحمل نفقاته بحسب دخلهم. حتى عند التوفيق بين أعمال متعددة، يعتقد معظم المستجيبين أنهم لا يستطيعون تحمل تكلفة سلة الغذاء التي كانوا يشترونها قبل الصراع. يشرح أحد المستجيبين من أبين كيف أن الدخل لا يكفي لشراء طعام أعلى تكلفة.

> أحياناً أعمل مقابل 1,000 ريال يمني[3]، وبالتالي أشتري الخضار والبطاطس مقابل 500 ريال يمني. في أيام أخرى، لا أحصل على شيء. الوضع صعب للغاية.

يبين الشكل رقم 3 - 1 بضعة اقتباسات أخرى توضح عدم القدرة على تحمل التكاليف بسبب التضخم.

شكل ٣.١: وجهات نظر توضح عدم القدرة على تحمل التكاليف بسبب التضخم

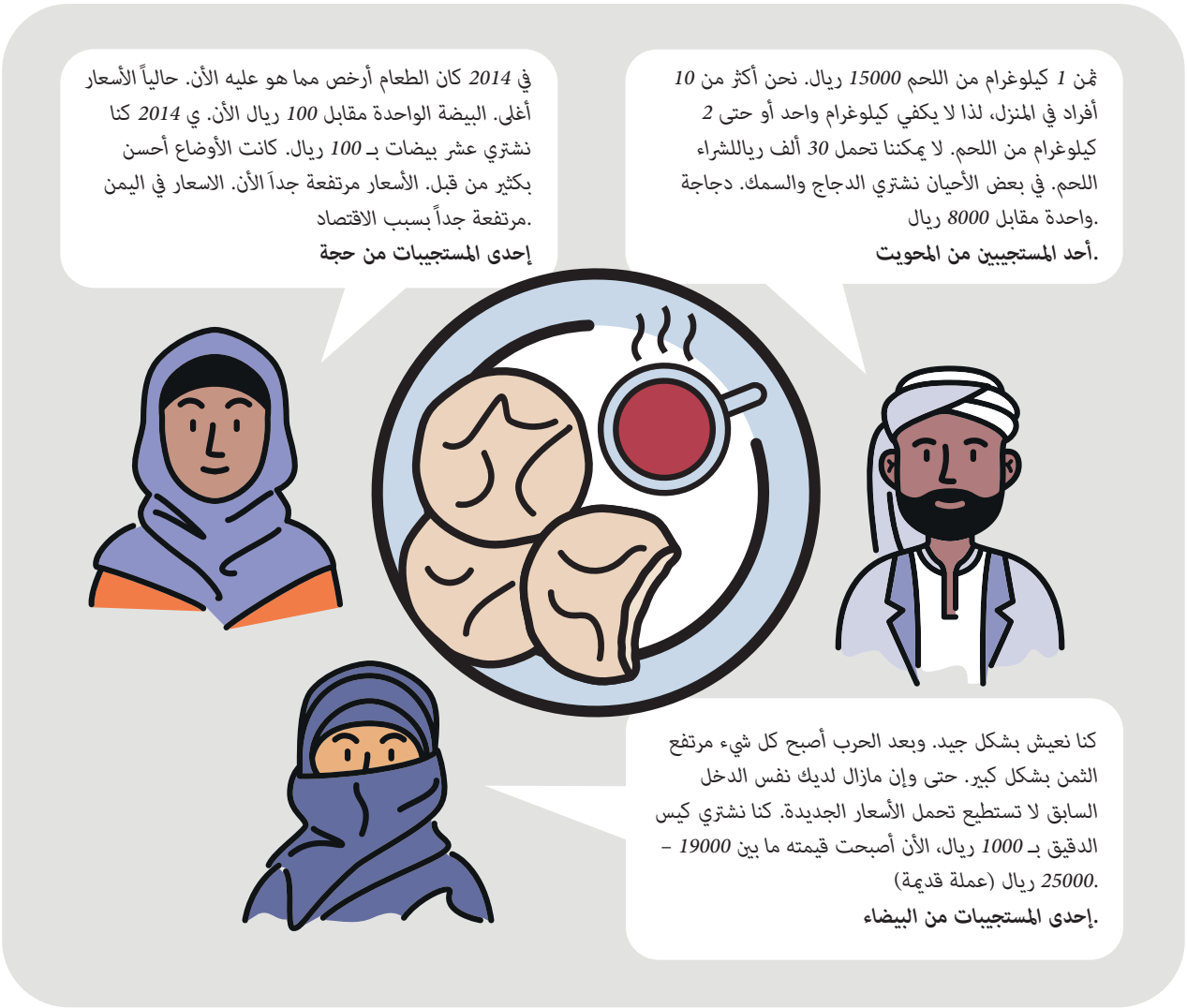

[3] تقلب سعر صرف الريال اليمني بشكل كبير على مر السنين. انتقل من حوالي 610 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020، إلى ذروة سعر صرف بلغت 1,700 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي بحلول ديسمبر 2021، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. خلال الأشهر الأولى من عام 2022، كان السعر حوالي 1,100 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. ظلت العملة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستقرة نسبياً، عند حوالي 600 ريال مقابل الدولار الأمريكي.

يقدم هذا التقرير، إلى جانب تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب»، صورة موسعة لعمق تجربة الأسر في عدم القدرة على تحمل التكاليف وأسس الاقتصاد الكلي المتصلة بذلك. يعرض هذا التقرير فقط تجارب المستجيبين المعاشة المتصلة بعدم القدرة على تحمل تكلفة المواد الغذائية بسبب التضخم. يصف تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب» أسباب التضخم – وهي مجموعة من العوامل المترابطة بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة للصراع. تشمل هذه القيود الجزئية المتصلة بالصراع على الواردات والتي أثرت على الخدمات اللوجستية (على سبيل المثال، زيادة تكاليف النقل)، وأزمات الاقتصاد الكلي المتكررة، مثل ارتفاع أسعار الوقود، وأزمة العملة، والضرائب التفاضلية بين الشمال والجنوب، والزيادات الحادة في أسعار الغذاء العالمية.

تدهور تنوع استهلاك الغذاء قبل الحرب وبعدها. رأت معظم الأسر أن الغذاء كان متاحاً وبأسعار معقولة قبل الصراع مقارنة بواقعهم الحالي. يعتقد عدد قليل من المستجيبين أنهم تناولوا كمية طعام أقل من نصف كمية الطعام الذي كانوا يتناولونها قبل الصراع. في حين أنهم قبل الصراع كانوا يأكلون عادة الدواجن واللحوم والأسماك والخبز والفواكه والخضروات، فإنه منذ بدء الصراع خفضت اضطرت الأسر إلى خفض استهلاك الدجاج واللحوم (مرة أو مرتين فقط في السنة) والفواكه ومعظم الخضروات. يبدو أن الأسر تعيش على الخبز والأرز والفاصوليا والبطاطس والبصل. تأكل الأسر من حين لآخر الطماطم وبعض الخضروات الأخرى. على الأقل وجبة أو وجبتين في اليوم للبالغين تتكون من الخبز والشاي فقط، وغالباً بدون سكر وحليب. يصف أحد المستجيبين من المحويت الوضع في السابق والآن، مقدماً لمحة عن مدى تقلص سلة غذائهم في السنوات السبع الماضية:

> كنا نأكل اللحوم والأسماك والفواكه أسبوعياً. لم نعد نحصل على هذا مطلقاً. اعتدنا على شراء التونة والزبادي وما شابه. كان ذلك قبل الصراع. اعتدنا أيضاً على صنع البيتزا والكعك وما شابه. جميع الناس تضرروا من الصراع؛ ليس أنا فقط. الآن بالكاد نتناول الشاي والخبز.

كثيراً ما تلجأ الأسر اليمنية إلى استراتيجيات التكيف المدمرة للبقاء على قيد الحياة يوماً بعد يوم. معظم الأسر التي تم إجراء مقابلات معها كانت تشعر بالقلق إزاء انعدام أمنها الغذائي واضطرت إلى الاعتماد على الاقتراض من أصحاب المحلات التجارية أو العائلة أو الأصدقاء. تراكمت الديون على بعض الأسر من الاقتراض لتغطية نفقات الغذاء. بالنسبة للبعض الذين يعيشون في أسر مشتركة، إذا كان أحد أفرادها لا يعمل، فإن والده أو إخوته يساعدون في تغطية تكاليف الغذاء ويقوم هو برد الجميل بمجرد حصوله على المال. أيضاً، أفاد البعض بحصولهم على مساعدات غذائية من المنظمات في بعض الأحيان. يوضح الاقتباس أدناه من أحد المستجيبين من حضرموت وطأة توفير الغذاء وكيف يتعامل اليمنيون عند وجود احتياجات ملحة متعددة للمال:

> نعم، يومياً لأن الراتب الذي أتقاضاه بالكاد يغطي النفقات، إذ يتعين علينا دفع إيجار المنزل والنفقات الأخرى عندما يمرض أحدنا، والأهم من ذلك الطعام. لذلك، أشعر دائماً بالقلق بشأن توفر الطعام. مرض ابني ذات مرة، وكان علي أن أدفع ثمن كل شيء. اضطررت لشراء الدواء ولم يتبق لي المال لشراء المواد الغذائية أو المواد الأساسية، لذلك بحثت عن عمل لأيام، ثم اضطررت إلى اقتراض المال.

تشير المقابلات إلى عدة طرق شائعة يتكيف بها اليمنيون من أجل البقاء على قيد الحياة. كما ذكرنا، اضطرت معظم الأسر التي تم إجراء مقابلات معها إلى خفض كمية وعدد الوجبات وأنواع الطعام الذي تتناوله. على سبيل المثال، ذكر بعض المستجيبين أن المواد الغذائية مثل الفاكهة أو الخضروات الخاصة يتم شراؤها مرة واحدة كل أسبوعين أو كل شهر، اعتماداً على الدخل والأسعار. أيضاً، تعطي الأسر الأولوية للأطفال في حال كانت كمية الطعام غير كافية. تحولت معظم الأسر أيضاً من استخدام الغاز إلى استخدام الحطب للطهي. بالنظر إلى أن النساء تقع عليهن المسؤولية بشكل أساسي عن الطهي في المنزل في معظم الأسر التي تم إجراء مقابلات معها، فقد أدى التحول عن استخدام الغاز إلى استخدام الحطب إلى زيادة العبء على النساء في المناطق الحضرية. توضح إحدى المعلمات من صنعاء تعيش في منطقة حضرية طريقة تكيفها على الرغم من التحديات:

> على سبيل المثال، توقفنا عن شراء الفاكهة. توقفت عن إعداد الخبز في المنزل لأنه يستخدم الكثير من غاز الطهي في ظل نقص الغاز. نشتري الخبز من الخارج. كنا نضطر أحياناً إلى الطهي باستخدام التنور التقليدي باستخدام الحطب، لكن ارتفع سعر الحطب في المدينة. تعيش عائلتي في القرية وترسل لي الحطب من القرية. اعتدت أنا وجيراني التعاون في توفير الحطب وطهي الطعام معاً في مكان واحد لتوفير الحطب.

أدى الصراع بشكل مباشر وغير مباشر إلى خفض توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكلفته، وللأسف لم تبرز المساعدات الإنسانية كعامل قوي ومؤثر خلال المقابلات. تُبرز وجهات النظر هذه المسارات التي يشير إليها الإطار المفاهيمي في القسم 2. يُعد انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق رئيسي يوماً بعد يوم تتحمله الأسر اليمنية. من المهم للغاية أيضاً ملاحظة أن آثار الصراع على الغذاء ليست خطية، كما تم تصوره في الإطار المفاهيمي. يتأثر توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكلفته بالنسبة للأسر بالأسواق والمؤسسات (من خلال صدمات الاقتصاد الكلي المتكررة). ربما بسبب صغر نطاق هذه الدراسة، لم تذكر المقابلات في كثير من الأحيان أن الأسر قد حصلت بشكل كبير على المساعدات الغذائية الإنسانية. كما أن نتائج المسح عبر الهاتف الذي أجراه البنك الدولي لا تظهر أن المساعدات هي المصدر الرئيسي لدخل الأسر (البنك الدولي، 2023). على الرغم من السياق، فقد ذُكر أن الأجور المتأتية من العمل تمثل المصدر الأهم للدخل (تم استكشاف خيارات سبل كسب العيش بمزيد من التفصيل في القسم 3 - 3).

في الختام، قال معظم الذين تم إجراء مقابلات معهم أن حالة الأمن الغذائي في اليمن قد تدهورت ووصفوا أزمة جوع حادة. أدى عدم القدرة على تحمل التكاليف بسبب الارتفاع الصاروخي في أسعار المواد الغذائية إلى إجبار اليمنيين على خفض استهلاك الغذاء بشكل كبير ومواجهة الجوع والمجاعة. يتحمل اليمنيون هذا الوضع الصعب من خلال استراتيجيات تكيف مختلفة، غالباً ما تكون مدمرة. يترتب على انعدام الأمن الغذائي الحاد عواقب طويلة الأجل خاصة على الأطفال، مما يتسبب في سوء التغذية وتأخر النمو، وتقويض رأس المال البشري المستقبلي للبلاد، وآفاق السلام ومسار التعافي.

3.2 الخدمات الأساسية: التعليم والصحة

3 - 2 - 1 التعليم

توضح المقابلات مع الأسر ومدراء المدارس وكبار المسؤولين على مستوى المحافظات صورة التعليم القاتمة، لا سيما فيما يتعلق بجودة التعليم ومعدلات الالتحاق وتسرب الطلاب في المدارس الحكومية في جميع أنحاء اليمن. أظهر تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب» أن 18 بالمائة من الأسر لديها طفل واحد على الأقل في سن المدرسة لم يذهب إلى المدرسة خلال الثلاثين يوماً الماضية (فافاري وآخرون، 2023). أيضاً، سلط التقرير الضوء على أن التعليم عالي الجودة يمثل مشكلة في اليمن وأن الأسر تواجه صعوبات كبيرة في إرسال أطفالها إلى المدرسة. يوضح الشكل رقم 3 - 2 نطاق المشاكل المتعلقة بالإمداد التي تواجه المدارس الابتدائية في اليمن[4].

شكل ٣.٢: المشاكل التي تواجه توفير التعليم في اليمن

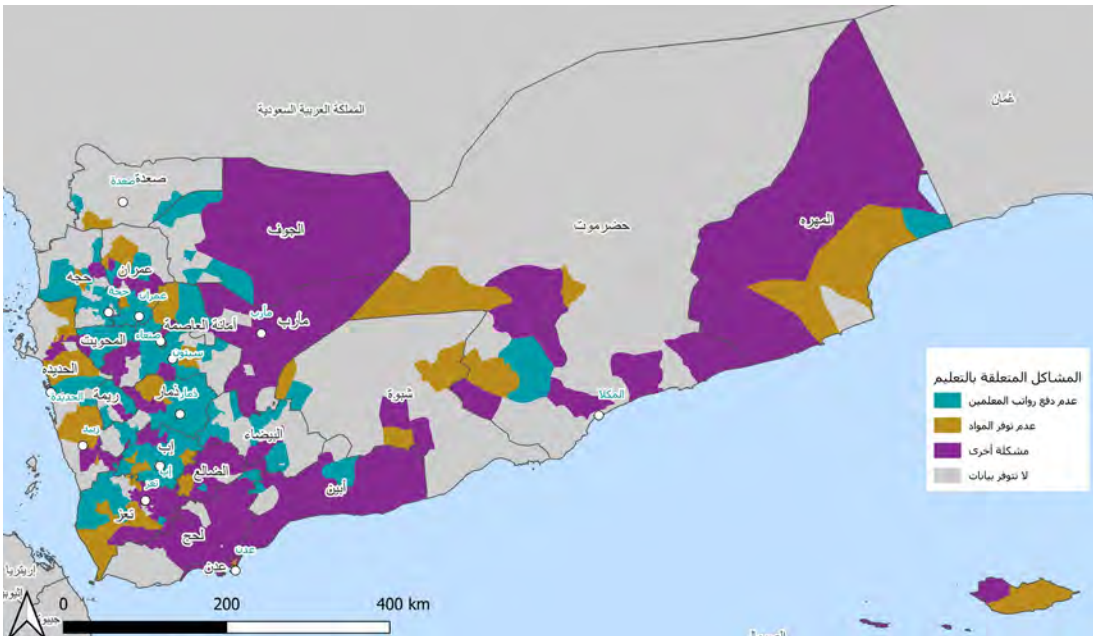

المصدر: فافاري وآخرون، 2023؛ التقديرات مأخوذة من مسح للحكومات المحلية تم إجراؤه في الفترة مايو – نوفمبر 2019.
ملاحظة: لا تشير الحدود والألوان والتسميات وأية معلومات أخرى تظهر على هذه الخريطة إلى أي حكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود من جانب مجموعة البنك الدولي.

[4] تشمل المشاكل الأخرى المدرجة كفئة ثالثة في الخريطة النقص في توفر المعلمين والنقص في المعلمين الأكفاء والنقص في المدارس العاملة وإحجام الآباء عن إرسال الفتيات إلى المدارس وتغيب المعلمين وانعدام الأمن وعدم تقدير الآباء لقيمة التعليم.

الكثير من المدارس مغلقة بسبب عوامل متعلقة بالصراع. أعرب جميع المستجيبين عن اعتقادهم بأن جودة التعليم تدهورت بدرجة كبيرة في جميع المحافظات. تعمل معظم المدارس وفقاً لجدول زمني طارئ، مما أدى إلى دروس بدوام جزئي ودروس غير مستمرة في كثير من الأحيان. كما ذكر العديد من المستجيبين أن الأطفال بحاجة إلى متابعة مكثفة في المنزل لأنهم لا يستطيعون الاعتماد على جودة التعليم في المدرسة. اشتكى أحد أولياء الأمور من البيضاء، وهو عامل بأجر يومي، قائلاً:

> ابني في الصف السادس ولا يستطيع قراءة صفحة من القرآن الكريم.

قال أب لطالبين من أمانة العاصمة:

> أتابع تعليمهم في المنزل. لا يمكنني الاعتماد على التعليم في المدرسة.

شهدت المدارس، وخاصة المدارس الثانوية والمدارس في المناطق النائية، تسرب العديد من الأطفال من المدرسة. عادة ما يكون ذلك نتيجة الاضطرار إلى العمل لإعالة الأسر أو بسبب الأعراف الاجتماعية في حالة الفتيات. ترسل العديد من الأسر طفلاً أو اثنين من عدة أطفال إلى المدرسة لأنها لا تستطيع تحمل تكاليف إرسالهم جميعاً، أو لأن المدرسة بعيدة جداً بالنسبة للأطفال الأصغر سناً. على سبيل المثال، قال أحد أولياء الأمور من صنعاء:

> [...] المدرسة بعيدة، ولهذا السبب نرسل واحداً ونُبقي اثنين في المنزل. لا يمكننا تحمل تكاليف النقل واللوازم المدرسية لثلاثة منهم.

توجد أسباب عديدة للتدهور الملحوظ في جودة التعليم. الأسباب الرئيسية لتدهور جودة التعليم التي ذكرها المستجيبون هي النقص في توفر المعلمين واكتظاظ الفصول الدراسية ونقص الكتب المدرسية المطبوعة وأوجه القصور في البنية التحتية.

أولاً، يتفاقم نقص المعلمين. يعتقد المستجيبون أن عدم توفر المعلمين وتدني أدائهم ساهما في تدني جودة التعليم. أدى وقف رواتب المعلمين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وعدم انتظام دفع الرواتب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً إلى إجبار المعلمين إما على الاستقالة أو البحث عن خيارات إضافية لكسب العيش لزيادة الدخل. تم تجميد التوظيف الحكومي منذ عام 2012، مما ساهم في الانخفاض المستمر في عدد المعلمين كل عام، بالإضافة إلى التقاعد أو أسباب أخرى (المرض والنزوح والوفاة).

للتخفيف من النقص الحاد في المعلمين المؤهلين، لجأت المدارس إلى الاستعانة بالمتطوعين. يبدو العثور على المعلمين يُعد أكثر صعوبة في المناطق الريفية والمناطق النائية. غالباً ما كان المتطوعون من خريجي المدارس الثانوية (ومعظمهم من النساء) يعملون بشكل تطوعي أو بأجور أقل[5]. يمثل الانتقال إلى منطقة ريفية تحدياً للمتطوعين الذين ينفقون نسبة عالية من أجورهم على النقل. في حين أن هؤلاء المتطوعين في كثير من الأحيان غير مدربين أو مؤهلين، فقد حاولوا المساعدة من

[5] تستخدم بعض المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً الإيرادات المحلية للتعاقد مع المعلمين المتطوعين بأجر، لكن المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون لا تقدم الأموال للمتطوعين.

خلال تقديم الدروس، إلا أن معظم المستجيبين يرون أن ذلك أدى إلى تدهور جودة التعليم. الافتقار إلى المعلمين المؤهلين والمتخصصين يُعد أحد الأسباب التي تدفع المدارس إلى الجمع بين الفصول الدراسية، مما يساهم في الاكتظاظ وزيادة تدني جودة التعليم. وصف مدير مدرسة من الحديدة الوضع قائلاً:

> تدهور أداء المعلمين لأنهم بحاجة إلى إيجاد مصادر دخل أخرى، وترك 3,000 معلم وظائفهم. المتطوعون يغطون الفجوة.

لخص اقتباس من أحد أولياء الأمور من أمانة العاصمة الأمر قائلاً:

> جودة التعليم متدنية للغاية، حيث تم إحلال متطوعين غير مؤهلين.

ثانياً، أثر نقص الكتب المدرسية على جودة التعليم. عانى الطلاب في جميع المحافظات من نقص في الكتب، باستثناء الصفوف الأول – الثالث في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، لم يكن لدى المدارس كتب مدرسية لأي صفوف باستثناء عدد قليل من الكتب المطبوعة التي تم توزيعها على المعلمين الذين اعتمدوا على الكتابة على السبورة ليقوم الطلاب بنسخها. للتكيف مع هذا الوضع، قامت المدارس بجمع الكتب المدرسية القديمة من السنوات السابقة وأعادت توزيعها على الطلاب. أيضاً، ينزع الطلاب نحو مداورة الكتب المدرسية أو مشاركتها فيما بينهم ضمن مجموعات من 5 إلى 15 طالب. في المناطق الحضرية، لجأت بعض الأسر التي تستطيع تحمل التكلفة إلى عمل نسخ مصورة منها. في المناطق الريفية، حتى النسخ الضوئي يمثل تحدياً بسبب نقص المرافق أو حتى الكهرباء. في أمانة العاصمة، قال أحد المدراء إنه كان يتصل أحياناً بأولياء الأمور الذين يعتقد أنه يمكنهم دفع التكلفة ويطلب منهم عمل نسخ إضافية للطلاب الآخرين. كما قال أيضاً إن المدارس الخاصة كانت متعاونة وكانت تقوم بإعداد نسخ إضافية لتوزيعها في المدارس الحكومية.

ثالثاً، تواجه معظم المدارس العديد من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية. هذه التحديات تشمل الحالة المزرية للمباني المدرسية؛ والافتقار إلى الاحتياجات الأساسية مثل المياه ومرافق المراحيض والكهرباء؛ والافتقار إلى المختبرات أو أجهزة الكمبيوتر، مما يضر بجودة التعليم. ذكر معظم المستجيبين أن الحالة العامة للمباني المدرسية كانت مزرية –حيث تعرضت المباني للدمار أو أنها تفتقر إلى الصيانة الدورية – لدرجة تعريض الطلاب لمخاطر شديدة. أياً من المدارس التي تم إجراء مقابلات بشأنها لم يكن لديها أثاث كافٍ، وغالباً ما كان الأطفال يجلسون على الأرض، مما يشكل تحديات شديدة في الشتاء حيث يجد الطلاب الصغار صعوبة في الجلوس على البلاط البارد. يمثل توفر مساحة وظيفية داخل المباني القائمة تحدياً. على سبيل المثال، قال أحد المستجيبين من حجة أن مدرستهم تتكون من ستة فصول دراسية وتضم حوالي 1,000 طالب من جميع الصفوف (من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر). الاقتباسات الواردة في الشكل 3 - 3 توضح التحديات التي تواجه المدارس.

مسؤول آخر من لحج يصف حادثة مؤسفة بسبب أوجه القصور في البنية التحتية:

> «[...] لدينا 59 مدرسة [في المحافظة] للتعليم الأساسي [الابتدائي]، بعضها ليس مبانٍ ولكن بعض الأكواخ المصنوعة من أوراق الأشجار والطين. تعرضنا مؤخراً لحادث سقوط سقف فوق رؤوس الطلاب.»

أخيراً، الفصول الدراسية مكتظة. كان الاكتظاظ أيضاً عاملاً مساهماً يعتقد المستجيبون أنه يتسبب في تدني جودة التعليم. يُعزى ذلك في بعض الحالات إلى زيادة عدد المسجلين لاستيعاب الأطفال من الأسر النازحة داخلياً. في حالات أخرى، استطاعت المدارس التكيف مع العديد من التحديات اليومية من خلال دمج الفصول الدراسية.

من المتصور حدوث الازدحام والتسرب في نفس الفصل الدراسي. على الرغم من أن المدارس التي تم إجراء مقابلات بشأنها كانت تشهد اكتظاظاً في الفصول الدراسية، إلا أن هذا لا يشير إلى زيادة في الالتحاق بالمدارس؛ يعتقد المستجيبون أن هناك انخفاض في الالتحاق بالمدارس. يرى البعض وجود عائقين مشتركين يحولان دون الالتحاق بالمدارس والحضور المنتظم يتسببان في التسرب: (1) تدهور دخل الأسرة و (2) المسافة إلى المدارس وعدم توفر خيارات النقل.

عانت جميع الأسر التي تم إجراء مقابلات معها من تدهور الدخل. هذا الأمر جعل من المستحيل دفع الرسوم المدرسية، وأجبر الأطفال الأكبر سناً على البحث عن عمل لزيادة دخل الأسرة، وأدى إلى خفض الموارد لتلبية احتياجات الأطفال الغذائية. لمواجهة خفض التمويل، فرضت المدارس – خاصة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون – رسوماً تتراوح بين 1,000 و

شكل ٣.٣: وجهات نظر توضح التحديات التي تواجهها المدارس

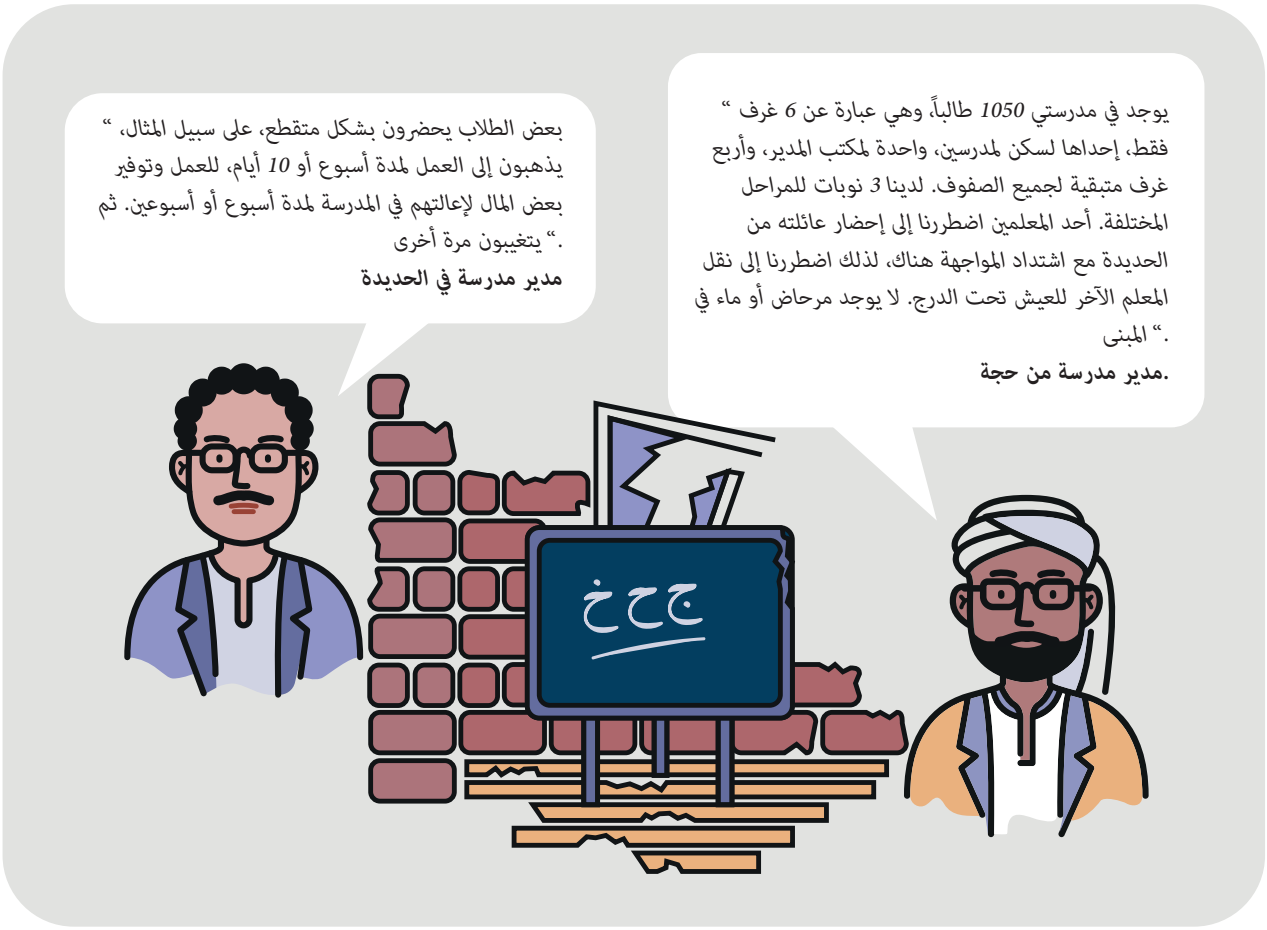

2,000[6] ريال يمني شهرياً تقريباً. على الرغم من أن مسؤولي المدارس قالوا أنها كانت طوعية، إلا أن بعض أولياء الأمور قالوا أنها كانت إلزامية. وجد معظم أولياء الأمور صعوبة في دفع الرسوم واضطروا إما إلى التوقف عن إرسال الأطفال أو إرسال طفل واحد فقط. **الاقتباس التالي من أم من عمران** يوضح الوضع:

> ابني الأكبر لا يذهب بانتظام إلى المدرسة لأن المدارس تفرض رسوماً قدرها 1,000[7] ريال يمني شهرياً للمعلمين نظراً لعدم وجود رواتب. تقع المدرسة على بعد ساعة واحدة سيراً على الأقدام من المنزل وأحياناً ينتهي الأمر بابني بالبقاء خارج المدرسة لأنهم لم يسمحوا له بالدخول لعدم دفع الرسوم... [...]... يضرب المعلمون ابني أحياناً لأنه لم يُحضر الرسوم؛ كما أن التعليم الذي يقدمونه متدني الجودة.

[6,7] تقلب سعر صرف الريال اليمني بشكل كبير على مر السنين. انتقل من حوالي 610 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020، إلى ذروة سعر صرف بلغت 1,700 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي بحلول ديسمبر 2021، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. خلال الأشهر الأولى من عام 2022، كان السعر حوالي 1,100 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. ظلت العملة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستقرة نسبياً، عند حوالي 600 ريال مقابل الدولار الأمريكي.

يترك بعض الطلاب الدراسة في محاولة لكسب الدخل. ذكر بعض الذين تم إجراء مقابلات معهم أن عدداً كبيراً من الطلاب لا يذهبون إلى المدرسة بانتظام حتى يتمكنوا من العثور على مصادر دخل لإعالة أسرهم. في صنعاء والحديدة، أعرب مدراء المدارس عن قلقهم بشأن الطلاب الذين يحضرون عادة من يومين إلى ثلاثة أيام في الأسبوع أو الذين لم يحضروا لفترة (7 – 10 أيام) بسبب العمل (أنظر الشكل رقم 3 - 3).

ينضم بعض الطلاب السابقين إلى الجماعات المسلحة. على الرغم من أن الباحثين لم يقوموا باستقصاء مشاركة الطلاب المنضمين إلى الجماعات المسلحة، أثار المستجيبون في لحج هذه القضية كعامل رئيسي بالنسبة للكثير من الطلاب والمعلمين الذين يتركون المدرسة. توجد تقارير أخرى عن انضمام أطفال ومراهقين إلى جماعات مسلحة مختلفة، غالباً تحت الإكراه، في جميع أنحاء البلاد (مجلس الأمن الدولي، 2019). يضمن الانضمام إلى الجماعات المقاتلة رواتب أفضل، خاصة إذا تم تضمينها في كشوف مرتبات الجماعات المسلحة. أيضاً، أثار بعض مدراء المدارس المخاوف بشأن تأثير العائدين من الجماعات المقاتلة على أقرانهم. ربما يمثل هذا طريقاً يمكن من خلاله للافتقار إلى توفير الخدمات المؤسسية للتعليم الأساسي أن يعيد تغذية الصراع.

البُعد عن المدارس يمثل مشكلة كبيرة. ذكر غالبية الذين تم إجراء مقابلات معهم أن معظم الطلاب يذهبون إلى المدارس سيراً على الأقدام وأن المسافة من أبعد المنازل إلى المدرسة كانت ما بين كيلومترين وثلاثة كيلومترات. علاوة على ذلك، فإن عدم انتظام حصص التعليم يجعل من غير المجدي القيام برحلة طويلة إلى المدرسة يومياً.

يمنع الصراع بشكل خاص الفتيات من الوصول إلى المدارس في بعض المناطق. مع ذلك، في المناطق الحضرية، رأى المستجيبون أن حضور الفتيات لم ينخفض بنفس القدر كما هو الحال بالنسبة للفتيان. غير أنه في المناطق الريفية تفاقمت الأسباب التي أعاقت حضور الفتيات؛ حتى قبل عام 2015. هذه الأسباب تشمل الافتقار إلى الدافع الأبوي لتعليم الفتيات بما يتجاوز الإلمام بأساسيات القراءة والكتابة، وعدم وجود معلمات، ونقص المرافق الأساسية مثل المراحيض في المدارس، والمسافة إلى المدرسة، والزواج المبكر. أوضحت مديرة مدرسة من التربة – إب زيادة معدل التسرب للفتيات مقابل الفتيان:

> تسرب الفتيان أعلى بكثير من تسرب الفتيات. لم يكن هناك الكثير من حالات التسرب في مدرستي. لكن في الصفوف العليا مثل الصفين السابع والثامن، لا تستمر الفتيات في الدراسة عادة بسبب الزواج المبكر الذي يقطع تعليمهن.

قال مدير مدرسة في صنعاء:

> تلتحق الفتيات بالصفوف الابتدائية، بعد الصف الثالث، يبدأ حضور الفتيات في الانخفاض تدريجياً. يحدث هذا بسبب حالة المدارس والنقص في أثاث الفصول الدراسية ونقص المعلمات. من غير اللائق ثقافياً أن تجلس الفتيات على الأرض مع الفتيان.

تدعم بعض المبادرات الدولية والمجتمعية قطاع التعليم في اليمن، ومع ذلك، فإنها لم تكن منتظمة بما يكفي ولم تساعد على نطاق واسع بما يكفي للتخفيف من العديد من المصاعب اليومية التي تواجهها المدارس والأسر. عملت المقابلات أيضاً على استقصاء أي عوامل تيسيرية خلال الأزمة ساعدت في التخفيف من بعض القضايا التي نوقشت أعلاه. كانت معظم المبادرات المجتمعية لدعم المدارس مبادرات فردية ولم تكن منهجية أو مستدامة إلا في المناطق التي تتلقى تحويلات مالية

كبيرة من الخارج. تضمنت هذه المبادرات دعم طباعة الكتب وتصويرها، وتشييد المباني وصيانتها، والمساهمة في رواتب المعلمين وسكنهم، وسلال الغذاء. أيضاً، وصلت حوافز اليونيسيف المتمثلة في دفع مبلغ 50 دولار أمريكي لمرة واحدة للمعلمين إلى معظم المدارس التي تم إجراء مقابلات بشأنها. أحد التدخلات الإنسانية التي ذكرها المستجيبون مراراً وتكراراً هو أهمية البسكويت المدعم العالي الطاقة الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي في المدارس. شارك مدير مدرسة من حجة حادثة جعلته منفعلاً حتى وهو يتذكرها. بعد سؤال أحد الطلاب عن سبب احتفاظه بقطعة من البسكويت، أجاب الفتى الصغير قائلاً: «أريد الاحتفاظ بها ومشاركتها مع والدي».

هذه النتائج تعيد التأكيد على العلاقة المترابطة بين الصراع والأسر والأسواق والمؤسسات والاستجابة الإنسانية. العوامل التي أدت إلى تدني جودة التعليم هي عوامل ناجمة عن الصراع. في المقابل، يمكن أن يؤدي الغياب المطول للتعليم الجيد إلى تغذية الصراع من خلال خفض تنمية رأس المال البشري في اليمن.

في الختام، رأى معظم المستجيبين أن السنوات الثماني الأخيرة من الصراع أدت إلى تدهور جودة التعليم وتسببت في تسرب الطلاب. ثمة أسباب رئيسية للتدهور الملحوظ في الجودة والتسرب تتمثل في النقص في توفر المعلمين ونقص الكتب المدرسية المطبوعة وأوجه القصور في البنية التحتية واكتظاظ الفصول الدراسية وتدهور دخل الأسرة والمسافة إلى المدارس وعدم توفر خيارات النقل.

3 - 2 - 2 الصحة

على مدى العقد الأخير من الصراع، تدهور تقديم الخدمات الصحية في اليمن، وخاصة من قبل القطاع الحكومي. أدى الصراع إلى تسارع تدهور الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، الأمر الذي أفضى إلى حدوث نقص في الموارد البشرية والإمدادات (البنك الدولي، 2021، 2022a). أدى تفشي الأمراض مثل الكوليرا والملاريا والشيكونغونيا وحمى الضنك، إلى جانب جائحة فيروس كورونا المستجد، في بلد يعاني درجة عالية من انعدام الأمن الغذائي، إلى زيادة إجهاد النظام الصحي المنهار بالفعل (منظمة الصحة العالمية، 2022). أظهر تقرير «البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب» أن حوالي 35 بالمائة من الأسر التي تحتاج إلى رعاية طبية لم تكن قادرة على تلقي الرعاية الصحية الكافية. يعرض الشكل رقم 3 - 4 خريطة لمشاكل الإمدادات التي تواجه مرافق الرعاية الصحية (فافاري وآخرون، 2023)[8].

سعى معظم المستجيبين لالتماس الخدمات الصحية فقط في حالة الأعراض الشديدة أو الحالات الطارئة. أفادت المقابلات المتعمقة أنه من أجل الوصول إلى الخدمات الصحية، لجأ الكثيرون إلى القطاع الخاص أو دفعوا رسوماً في المرافق العامة للحصول على خدمات التشخيص واللوازم الطبية والأدوية الأساسية. معظم الأسر التي تم إجراء مقابلات معها تعتقد أن كلا الخيارين لا يمكن تحملهما، ومن ثم فإن معظم المستجيبين كانوا يسعون فقط لالتماس الخدمات الصحية في الحالات الطارئة.

يرى المستجيبون أن الافتقار إلى المهنيين الصحيين والنقص الحاد في البنية التحتية والإمدادات تُعد أسباباً لتراجع الوصول إلى الخدمات الصحية وتدهور جودتها. المقابلات المتعمقة التي تم إجراؤها مع الممارسين الصحيين أبرزت النقص الحاد في الموارد البشرية والإمدادات في المرافق الصحية المحلية والإقليمية. في جميع أنحاء اليمن، تم وقف رواتب المهنيين الصحيين (الأطباء والممرضات وغيرهم من المساعدين الصحيين) أو تم تخفيضها بشكل كبير. في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، فإن المهنيين الصحيين يتقاضون رواتب صغيرة، بالكاد تكفي لتغطية النفقات الشهرية. أشار بعض المستجيبين إلى أنه مع وقف رواتب المهنيين الصحيين، فإن المهنيين الصحيين واجهوا ذلك من خلال البحث عن عمل في القطاعين الخاص أو الإنساني، مما أدى إلى

[8] تشمل المشاكل الأخرى المدرجة كفئة ثالثة في الخريطة الافتقار إلى المراكز الطبية العاملة وعدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الطبية وبُعد المسافة إلى أقرب مرفق طبي ونقص الممرضات وانعدام الأمن.

محدودية عدد الموظفين في المرافق القائمة. معظم الأطباء الذين تم إجراء مقابلات معهم كانوا يشغلون وظائف متعددة بين المرافق العامة والخاصة من أجل تغطية نفقاتهم. أوضح **طبيب يعمل في مستشفيات عامة وخاصة** في العاصمة ما يلي:

> «لا توجد رواتب، يتقاضى الطبيب 4,500 ريال يمني[9] عن كل وردية مدتها 21 ساعة. تحصل الممرضة على 000,2 ريال لكل وردية لمدة 61 ساعة. عدم وجود أطباء متخصصين (دكتوراه وما فوق) يمثل تحدياً. على سبيل المثال، كان هناك تهديد بإغلاق قسم أمراض القلب قبل شهر بسبب عدم وجود أطباء. لا يوجد سوى متدربين مقيمين. في حال وجود أي حالة معقدة، يتم تحويلها إلى المستشفى العسكري. سافر الأطباء المتخصصون إلى الخارج. لا توجد رواتب للاحتفاظ بأي طبيب».

شكل ٣.٤: مشاكل توافر الرعاية الصحية في اليمن

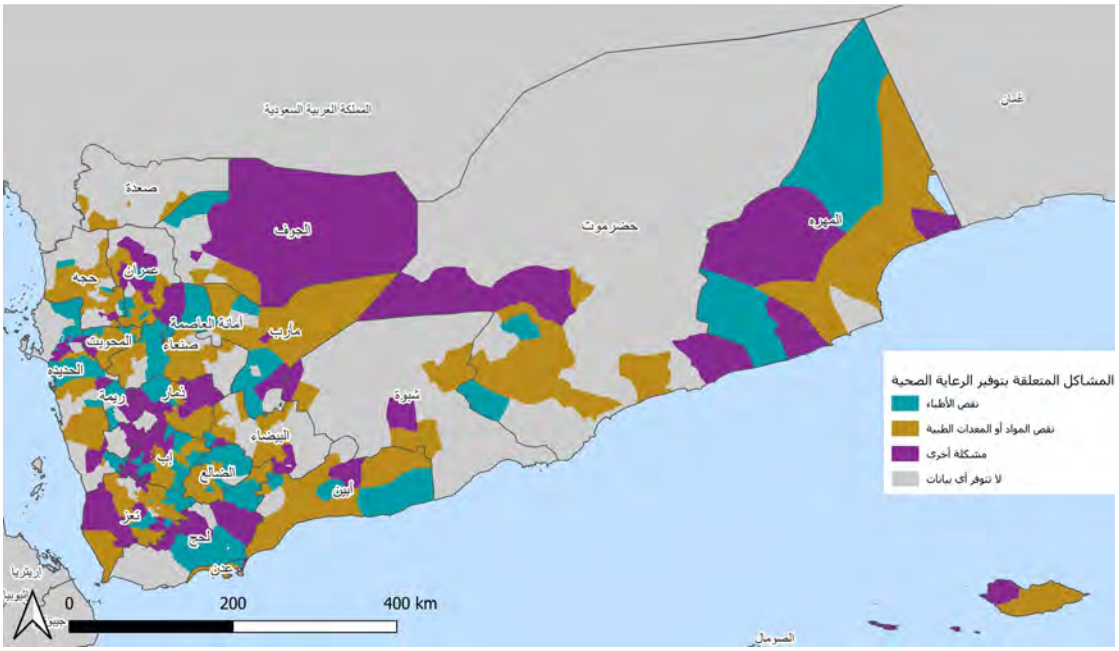

المصدر: فافاري وآخرون، 2023؛ التقديرات مأخوذة من مسح للحكومات المحلية تم إجراؤه في الفترة مايو – نوفمبر 2019.
ملاحظة: لا تشير الحدود والألوان والتسميات وأية معلومات أخرى تظهر على هذه الخريطة إلى أي حكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود من جانب مجموعة البنك الدولي.

قال معظم الأطباء الذين تم إجراء مقابلات معهم إن الأطباء الشباب تركوا ممارسة مهنة الطب للانضمام إلى المنظمات الدولية غير الحكومية. في كثير من الحالات، غادروا للعمل في وظائف إدارية و تشغيلية في المشاريع الصحية للحصول على رواتب ومزايا أفضل. قال **متدرب في كلية الطب في أمانة العاصمة:**

[9] تقلب سعر صرف الريال اليمني بشكل كبير على مر السنين. انتقل من حوالي 610 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020، إلى ذروة سعر صرف بلغت 1,700 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي بحلول ديسمبر 2021، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. خلال الأشهر الأولى من عام 2022، كان السعر حوالي 1,100 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. ظلت العملة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستقرة نسبياً، عند حوالي 600 ريال مقابل الدولار الأمريكي.

تخرّج جميع أصدقائي ووجدوا وظائف في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية. لا أريد أن أسلك طريقهم، أريد أن أمارس مهنة الطب. أنا فقط أبحث عن برنامج إقامة جيد في المستشفيات العامة أو الخاصة.

شكل ٣.٥: وجهات نظر توضح التحديات التي تواجه المستشفيات

يُنظر أيضاً إلى هجرة الأطباء على أنها سبب آخر للنقص. هاجر العديد من الحاصلين على درجات علمية من مجالس معتمدة بحثاً عن فرص أفضل في البلدان المجاورة. قال **طبيب يعمل في مركز عام للسرطان وكلية طب:**

العديد من زملائي، وخاصة أولئك الحاصلين على «البورد العربي» وجدوا وظائف في دول الخليج على الفور. بقي القليل منا. بالكاد ستجد أطباء جيدين الآن. عُرض على جميع الأشخاص الجيدين وظائف في أماكن أخرى.

وقد اشار المتخصصون الصحيون الذين تمت مقابلتهم أن المرافق الصحية تعاني من نقص حاد في الأسرّة وكذا في معدات التشخيص والعلاج مثل وحدات الفحص بالأشعة المقطعية ووحدات غسيل الكلى ووحدات التصوير بالرنين المغناطيسي. كما تعاني هذه المرافق من نقص حاد في الأدوية الأساسية ومستلزمات العمل المخبري. بالإضافة إلى ذلك واجهت إدارات

المرافق الصحية التي تمت مقابلتها قيوداً أساسية مثل انقطاع إمدادات المياه والكهرباء. كما لاحظ معظم الأطباء الذين تمت مقابلتهم أيضاً ارتفاعاً في تفشي الأمراض - الكوليرا وحمى الضنك والشيكونغونيا - الأمراض المزمنة - مثل السرطان والأورام - والأمراض المتعلقة بالصحة العقلية. وقد جاء معظم المرضى إلى المستشفيات وهم يعانون من أعراض حادة لا يمكن التعامل معها. اخصائية نساء وتوليد من صنعاء.

> يجب صيانة الأجهزة والآلات حيث لا يوجد بديل في حالة تعطل جهاز أو آلة. وهناك حاجة إلى المزيد من الأدوية الأساسية لكل قسم. كما نحتاج الوقود للطاقة على الأقل نحتاج إلى التأكد من أن الكهرباء لن تنقطع أثناء العمليات. [...] معدلات الوفيات والامراض في ارتفاع مستمر. وعندما نجتمع مع الموظفين ونناقش حالات الوفيات فإن الحالات التي كانت تمثل صدمة كبيرة أصبحت الآن حالات وفاة عادية [...] كما أصبحت المضاعفات أسوأ بكثير حيث يصل المرضى إلى المستشفى بعد فوات الأوان لنكون قادرين على إدارة مضاعفاتهم.. أضف إلى ذلك التأهب المحدود بالفعل للأدوية والمعدات والأجهزة والممرضات. في غرفة العمليات نبقى متوترين وعلى أعصابنا من أي انقطاع للتيار الكهربائي في منتصف العمليات الجراحية.

كما ذكر المتخصصون الصحيون الذين تمت مقابلتهم أن المرافق العامة بحاجة إلى الحصول على رسوم رمزية. وحتى يتسنى لهم العمل فإن المرافق الصحية تحتاج لفرض رسوم رمزية على خدمات التشخيص والإمدادات الطبية الأساسية مثل القطن والسوائل الوريدية. كما يحتاج المرضى أيضاً إلى شراء الأدوية من خارج المرافق الصحية. ويبدو أن الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية الدولية لبعض المرافق لا يلبي سوى الاحتياجات التشغيلية الأساسية مثل الكهرباء أو المياه في المنشأة. وقد قال أحد مدراء المراكز الصحية في محافظة الحديدة:

لقد اعتدنا في السابق على تقديم الخدمات والأدوية مجاناً. أما الآن فعلينا أن نفرض بعض الرسوم على المرضى ونكتب لهم وصفة طبية لشراء الأدوية من الصيدليات. ونتيجة لذلك توقف الناس عن المجيء وخجلوا. لا يمكنهم تحمل كل ذلك نظراً لأن التنقل هنا سيكلفهم أيضاً الكثير. الأمر يشكل حتى مشقة للموظفين أنفسهم الذين ينفقون نصف رواتبهم على النقل والمواصلات.

تؤكد وجهات النظر التي تم الحصول عليها من بعض الأسر على عدم القدرة على تحمل التكاليف باعتبارها عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى الرعاية الصحية. وقد أكدت المقابلات مع الأسر الملاحظة حول البحث عن الخدمات الصحية في سيناريو أسوأ الحالات. أفاد المشاركون من الأسر أن عدم القدرة على تحمل التكاليف كان هو العائق الرئيسي أمام الحصول على الرعاية الصحية. وبسبب فقدان سبل العيش وزيادة أسعار الغذاء والوقود أفادت معظم الأسر بعدم إعطاء الأولوية لطلب الخدمات الصحية. وأفادت **إحدى المعلمات السابقات في محافظة صنعاء:**

نذهب لطلب الرعاية الصحية فقط إذا كان ذلك ضرورياً للغاية. لا نذهب للأعراض الخفيفة بل ننتظر حتى يصبح الأمر خطيراً حقاً. أنا حامل الآن وعندما يكتب لي الطبيب وصفات طبية للفيتامينات والأدوية لا أشتري كل هذه الأدوية وإنما أشتري ما أستطيع فقط.

يعاني اليمنيون الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية من صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية. ففي المناطق الحضرية كانت الخدمات الصحية متاحة ولكن أصبح الوصول إليها صعب بسبب النفقات الطبية الباهظة. أما في المناطق الريفية وبسبب الافتقار إلى المرافق القريبة المزودة بالأطباء فقد زادت تكاليف النقل من تفاقم القدرة على تحمل التكاليف وبالتالي الوصول إلى الخدمات الصحية. وقد أصبحت آلية التأقلم الرئيسية هي البحث عن الخدمات الصحية فقط عندما يبدو أن الأعراض شديدة للغاية. وقد ناقش **أحد المستجيبين الذكور من محافظة الضالع** مسألة إمكانية الوصول فقال:

نحن لا نسعى للحصول على الخدمات الطبية إلا إذا كانت حالة طارئة [...] وإذا ما كانت لدينا نفقات طبية عاجلة فمن المؤكد أنها تؤثر على ميزانيتنا الخاصة لتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى. المراكز الصحية من حولنا لديها أدوية أساسية فقط. وعلينا السفر إلى المدن إذا كنا بحاجة إلى أطباء وتعتبر المواصلات عقبة رئيسية. المواصلات أغلى من الأدوية.

يمثل الإنفاق الشخصي المرتفع على حالات الطوارئ الصحية صدمة رئيسية للتمويل الأسري. وهذا يقودهم إلى ديون لا يستطيعون سدادها في كثير من الأحيان. وقد قال **أحد المستجيبين النازحين داخلياً:**

إذا مرض شخص ما في المنزل فإننا ببساطة لا نفعل شيئاً ما لم نحصل على قرض أو يتبرع شخص ما لتغطية نفقات العلاج.

يحتاج الدعم الدولي لقطاع الصحة إلى جهود أكثر استدامة. وقد ذكر المتخصصون الصحيون الذين تمت مقابلتهم أن هناك دعم يقدم من المنظمات الدولية في مجالات توفير الأدوية المجانية وإنشاء المرافق الصحية والوحدات العلاجية، ومع ذلك رأى البعض أن تلك الجهود تفتقر إلى التنسيق مع المرافق الصحية القائمة وتساءلوا عن مدى استدامة مثل هذه الجهود. يوضح الاقتباس التالي من أحد الأطباء بالتفصيل الاستجابة الإنسانية غير المستدامة التي تؤثر على توفير الخدمات الصحية الأساسية وجودة الرعاية الصحية:

> نحن نعمل مع [إحدى المنظمات] لتحديد المراكز التي ليس لديها دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى لتجنب التداخل وتجنب دعم المراكز التي تدعمها بالفعل جهات أخرى. بشكل عام نلاحظ عدم وجود قدرة أو بناء مؤسسي لهذه المرافق لذا بمجرد توقف الدعم يتم إغلاق المنشأة.

في الختام سلط معظم المستجيبين الضوء على التدهور الحاد في الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها في اليمن حيث يؤدي النقص الحاد في الموارد البشرية والبنية التحتية إلى تفاقم الوضع. ويعد عدم القدرة على تحمل التكاليف وعدم إمكانية الوصول عائقين أساسيين يواجهان أفراد الأسرة. وفي معظم الحالات تدفع الصدمات المتعلقة بالصحة الأسر إلى حلقة مفرغة من الديون. كما تسلط النتائج الضوء على المسارات التي تؤثر من خلالها الاستجابات الإنسانية الناجمة عن الصراع على تقديم الخدمات الصحية الأساسية وجودة الرعاية.

3.3 سبل العيش

لقد حصلنا على شهادات من اليمن حول الطرق التي يؤثر بها الصراع بشكل مباشر وغير مباشر على الأسواق. ويعرض هذا القسم وجهات نظر اليمنيين العاملين بأجر أو الذين يمتلكون مؤسسات خاصة وقد تم استكشاف فرصهم المعيشية والتحديات التي يواجهونها على وجه التحديد. علاوة على ذلك يركز هذا القسم على وجهات نظر مالكي الشركات التي أغلقت أبوابها لفهم التحديات التي أدت إلى إغلاقها.

تعد ظروف العمل في اليمن صعبة للغاية، وقد أبرز تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب أن ظروف العمل في اليمن كانت أقل من مثالية حتى في فترة ما قبل تصعيد الصراع (فافاري وآخرون، 2023). كما أشار التقرير إلى أن الاستيلاء على العاصمة كان له آثار قوية متباينة حسب النوع الاجتماعي على العمالة لا سيما فيما يتعلق بحركة المرأة. وقد وجد استطلاع حديث للبنك الدولي عبر الهاتف أن معظم الأسر (84 في المائة) لديها فرد واحد على الأقل يبلغ من العمر 15 عاماً أو أكثر كان يعمل في الشهر السابق للمسح (البنك الدولي، 2023). في المتوسط كان هناك اثنان من أفراد الأسرة يبلغان من العمر 15 عاماً أو أكثر يعملان في كل أسرة (25 بالمائة). في حين أن معظم المستجيبين أو أصحاب الدخل الرئيسيين (69 بالمائة) كانوا يعملون في الأسبوع السابق للمسح إلا أن العمل لا يزال غير مستقر، ويعمل حوالي 46 في المائة من العمال في مهن أولية و33 فقط من العمال لديهم وظيفة دائمة. ويهيمن العمال بأجر على سوق العمل حيث يمثلون 67 في المائة من القوة العاملة.

كما تعد خيارات سبل العيش متقلبة وغير كافية. كان معظم المشاركين في المقابلات النوعية إما يعملون بأجر أو أصحاب مؤسسات خاصة صغيرة الحجم أو يبحثون بنشاط عن فرص. وكانوا يعملون كمدرسين وعمال يدويين وعمال مزارع ومساعدين في المتاجر وبائعي خضروات إضافة إلى مهن أخرى. كان عملهم متقلباً لأنهم لم يكونوا متأكدين من العثور على عمل في اليوم التالي. كما أفاد البعض أنهم فقدوا وظائفهم بسبب النزوح الداخلي أو توقف العمل في المؤسسة أو بسبب الوضع الصحي الشخصي. كما ذكر البعض أيضاً أن خيارات سبل العيش تعتمد على المواقع الجغرافية (انظر الشكل 3.6).

إن عدم كفاية العمل بأجر واحد هو موضوع بالغ الأهمية ظهر في المقابلات حيث أشار جميع المستجيبين أن وظيفة واحدة لم تكن كافية لتلبية احتياجاتهم ومن ثم فهم يبحثون باستمرار عن عمل ثانوي أو فرص دخل إضافي. كما ذكر عدد قليل منهم أنه توجب عليهم الانتقال من المهن المتخصصة إلى العمل المؤقت أو استكمال العمل المتخصص منخفض الأجر بعمالة عرضية. يشرح رجل من المحويت كان يعمل صيدلانياً بالتفصيل تقلب وعدم كفاية العمل بأجر:

شكل ٣.٦: وجهة نظر توضح بالتفصيل مسألة عدم استقرار فرص العمل

وظيفتي مرهقة جداً وأحياناً أحصل على عمل وأحياناً أخرى لا أحصل ... أعمل في حمل الحجارة والأسمنت ... نحن نعمل فقط مع أي شخص يحتاج إلينا. أعمل بهذا الشكل منذ عام *2011*... أحياناً يكون هناك عمل لمدة أسبوع وأحياناً لا يوجد عمل. أسأل الناس الذين أعرفهم [عن عمل]. من لديه شغل يدعوني للذهاب والعمل. ويكون التحدي هو عندما لا يكون هناك عمل أو لا أحد يدعوني لأعمل معه... نعم أنا أعمل هذا الأسبوع... خرجنا [من صنعاء] في عام *2011*. لم تعد الحياة كما كانت من قبل. كنت أعمل كمقاول في وضع إداري [في صنعاء]. ثم بدأت الخلافات واضطررنا إلى الخروج. لا يوجد عمل هناك.

أحد المستجيبين من محافظة ريمة

هناك تغيير كبير لكن لا يمكننا فعل أي شيء حيال ذلك. كنت أعمل مع صيدلي مقابل 7000 - 8000[10] ريال شهرياً لكن هذا لا يكفي عندما تكون متزوجاً ولديك أطفال. لهذا كنت أبحث عن وظيفة أخرى. عملي [الآن] سيئ جداً حيث أنني أبقى في المنزل معظم الوقت لكن قد أحصل على بعض العمل مرة أو مرتين في الأسبوع للحصول على 2000 ريال عند الظهر و 2000 ريال في فترة ما بعد الظهر. أنا وإخوتي جميعاً متزوجون والجميع يساعد في كل ما لديه. نحن نعيش في نفس المنزل لذلك نتشارك كل شيء. إذا كان هناك عمل يجب القيام به فأنا أذهب في الصباح. أعود إلى المنزل لقضاء استراحة الغداء ثم أعود إلى العمل حتى وقت صلاة المغرب. إذا لم يكن هناك عمل أبقى في المنزل. قد يستغرق الأمر أسابيع أو حتى شهراً. عندما أحصل على المال أدفع وعندما يحصل أخي على المال يدفع.

[10] تقلب سعر صرف الريال اليمني بشكل كبير بمرور الوقت حيث انتقل من حوالي 610 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020 إلى ذروة سعر صرف بلغت 1,700 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي بحلول ديسمبر 2021 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. وخلال الأشهر الأولى من عام 2022كان السعر حوالي 1,100 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. وقد ظلت العملة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستقرة نسبياً عند حوالي 600 ريال مقابل الدولار الأمريكي.

وهذا رجل من حضرموت يوضح كيف ولماذا اضطر أن يوفق بين عملين رغم الإرهاق الجسدي:

> واصلت البحث حتى وجدت عملين مختلفين ... نحاول تغطية نفقاتنا. [أنا] أعمل في مصنع وأحياناً أعمل في عمل مختلف تماما بعد أن أنهي عملي في المصنع. [أفعل] أي شيء متاح مثل بيع الخضار... العمل الرئيسي في المصنع يبدأ في الصباح وينتهي بعد الظهر ثم أعمل في عمل مختلف بعد ذلك ويوم الجمعة أرتاح ولا أعمل.... أعمل من أجل تغطية النفقات لأن تكلفة إيجار المنزل مرتفعة وتكلفة المعيشة مثل الطعام وأشياء أخرى مرتفعة أيضاً. [أشعر]... بالإرهاق الجسدي [بسبب] ساعات العمل الطويلة في حمل الأشياء.

وهذا صاحب ورشة للآلات والماكنات يتحدث عن كيفية تأثير تحديات البنية التحتية بسبب الصراع على تكاليف تشغيله.

> إن انقطاع التيار الكهربائي واعتمادنا على خط الكهرباء الحكومي وقلة المشتقات النفطية بما في ذلك الديزل للمولدات الكهربائية وارتفاع سعره إضافة إلى التضخم وتكلفة المعيشة أدى إلى ارتفاع أجور العمال وزيادة في نفقات التشغيل الأخرى.

كما واجه البعض أيضاً تحديات خاصة بالعمل مثل التقاضي مع الشركاء واستغرق مالكو المنشآت وقتاً أطول من المعتاد بسبب الصراع وتغير الطلب على المنتجات وتراكم الديون.

ومن بين سبع نساء تمت مقابلتهن عملت بعضهن في الخياطة بدوام جزئي لدعم دخل الأسرة وأكدن على العادات الاجتماعية التي تمنعهن من العمل خارج المنزل. وذكر معظم المستجيبين الذكور أن زوجاتهم لم يكن لديهن عمل بأجر بسبب العادات الاجتماعية المتمثلة في عدم السماح للمرأة بالعمل خارج منطقتهن أو لقلة التعليم. وأشار عدد قليل من المستجيبين إنهم كانوا يدعمون زوجاتهم لمواصلة تعليمهن للحصول على خيار لكسب العيش في وقت لاحق. وذكرت **إحدى المستجيبات من محافظة حجة** بالتفصيل التحديات التي تواجهها النساء في إيجاد خيارات لكسب العيش خارج منازلهن.

> أحياناً أقوم ببعض أعمال الحياكة اليدوية والتطريز. كما أعمل أيضاً في المنزل في التنظيف والطبخ والتنظيم... الآن فقط إذا أراد أحدهم خياطة أي شيء يأتون به إلي حيث أقوم بإصلاح الملابس وخياطتها. لا أعمل في أي شيء خارج منزلي لأنه في بلدتنا لا يُسمح للنساء بالعمل في الخارج. إنني أحاول أن أجد مصدر دخل لكن لا أستطيع فعل شيء. كل الناس منهارون ونحن لا يسمح لنا بالخروج. هذا يعتمد على المنطقة التي نعيش فيها ونحن لا نعيش في منطقة متحضرة [حضرية متمدنة]. لا يُسمح للنساء بالخروج إلى الشوارع. لا يُسمح للنساء بالذهاب إلى العمل أو التسوق في السوق. يُسمح لهن فقط بالذهاب إلى مناسبات مثل الأعراس أو زيارة شخص مريض فقط في منزل آخر. في هذا المكان يعتبرون أنه من غير اللائق خروج النساء.

حصلنا أيضاً على بعض معلومات المقابلات من أصحاب الأعمال التجارية التي أغلقت أبوابها. أثناء المتابعة مع الشركات التي تم مسحها في عامي 2010 و2017 كجزء من تقييم البنك الدولي للقطاع الخاص وجد فريق مكافحة الفقر والإنصاف

بالبنك الدولي أن العديد من الشركات لم تعد تعمل. ولمزيد من التحقيق عمل الفريق مع شريك محلي لإجراء 19 مقابلة وجهاً لوجه مع مالكي أو مديري 19 شركة مغلقة في اليمن لفهم الأسباب التي أدت إلى الإغلاق. كانت تلك الأعمال التجارية المغلقة تقع في المراكز الاقتصادية الرئيسية وكان معظمها في الحديدة وأمانة العاصمة. كان هناك ثلاثة فقط من المناطق الريفية. كان جميع المشاركين من الذكور وكانوا إما مالك المنشأة أو مديرها أو مدير مبيعاتها. وقد تنوع نوع تلك الأعمال التجارية المغلقة التي تمت مقابلتها من شركات البيع بالجملة والتجزئة التي تتاجر في مجموعة واسعة من العناصر مثل المواد الغذائية ومواد البناء والأدوية والسيارات والخردة والخدمات مثل النقل والتخليص الجمركي والعمالة. وكانت معظم تلك الأعمال التجارية صغيرة (بين 1 و19 موظفاً) ولديها ملكية فردية. هناك شركتان فقط - شركة استيراد وتصدير الأسماك تنتج قوالب الثلج ومخزن تجاري يبيع مواد البناء - كان لهما فروع إضافية.

لعب الصراع دوراً حاسماً في إغلاق الأعمال التجارية. وعلى الرغم من عدم توفر التواريخ الدقيقة للإغلاق فمن الضروري ملاحظة أن معظم الأعمال التجارية أغلقت بعد عام 2015 - العام الذي تصاعد فيه الصراع - وأغلق الباقي بين عامي 2012 و2015. واجهت تلك الأعمال التجارية تحديات متعددة وفي في حالات قليلة أدت هذه التحديات أيضاً إلى الإفلاس. على الرغم من أن بعض الأعمال التجارية واجهت تحديات إدارية داخلية إلا أن التحديات المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن الصراع تسببت في إغلاق تلك الأعمال. كانت الأسباب الرئيسية للإغلاق هي التضخم المرتفع وتكلفة التخليص الجمركي وانخفاض الطلب على المنتج وعدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع أسعار الوقود وتحديات الوصول ونقص خدمات الائتمان / القروض. كما تضمنت بعض التحديات الخاصة بالصراع إغلاق ميناء الحديدة وإغلاق الطرق بين المحافظات. بالإضافة إلى ذلك وبسبب الصراع كانت ساعات العمل في اليوم محدودة وجعلت من الصعب إدارة الأعمال التجارية. **إحدى الشركات التي عملت في بيع قطع غيار السيارات** توضح بالقول:

> أدى خضوع اليمن للفصل السابع للأمم المتحدة إلى ارتفاع أسعار الشحن وعرقلة الإمدادات وتسبب لي في مشاكل مع العملاء والموردين وحتى يومنا هذا نحن في المحاكم [مع العملاء والموردين].

واجهت الشركات والأعمال التجارية الصغيرة نقاط ضعف إضافية. تحدث صاحب إحدى الشركات التجارية المغلقة - حيث كان يدير شركة صغيرة لتأجير السيارات - كيف يتم الضغط على الشركات الصغيرة من قبل الشركات الكبيرة. كما يبدو أن ظهور الاستجابة الإنسانية المتمثل في وجود المنظمات الدولية قد أحدث تغييراً في الطلب لا سيما في قطاع الخدمات. وهذا أيضاً مثال على كيفية تأثر الشركات الصغيرة مما قد يؤدي إلى الاحتكار.

> في بداية العمل كانت عملية تأجير السيارات للمواطنين سهلة وسلسة ولكن بعد ذلك كان هناك العديد من المشاكل والعقبات بسبب عدم قدرة المواطنين على تأجير السيارات حيث يتم تأجير السيارات حالياً فقط من خلال الخدمات التي تطلبها المنظمات أو الشركات أو المؤسسات الكبيرة على مستوى قطاع النقل، والمنشأة لديها 8 - 9 سيارات فقط ولكن الشركات المنافسة لديها 300 – 400 سيارة. كما أن المنظمات تبالغ في الضمانات حيث أنها تبحث عن مبنى محترم وميزانية عالية وأسطول كبير من 80 - 90 سيارة وفي الماضي غالباً ما تتعاقد المنظمات مع عدة شركات ولكن الآن يتم ذلك من خلال المناقصات وهناك منافسة سعرية وخاصة في الشركات الكبيرة. هناك أيضاً أسباب أخرى لإغلاق الشركة وهي ارتفاع تكاليف النقل والوقود وقطع الغيار وتكاليف العمالة وشركات التأمين التي تفرض الآن أقساط تأمين عالية.

صاحب شركة خلط الخرسانة يوضح كيف تأثرت شركته:

> لا توجد حلول، أولاً وقبل كل شيء في عام 2015 واجهنا مشاكل مع الأشخاص في [المنطقة] بشأن الأرض التي أقيمت عليها المنشأة وقمنا بحل المشكلة وبدأنا العمل في نهاية عام 2017 وبعدها وقع قصف جوي وتأثرت معداتنا وتوقفنا عن العمل. وقع الأخوة في مشاكل والآن نريد الخروج ولم نعد نفكر في إيجاد حلول لإنقاذ المنشأة.

أدى الصراع والاستجابة الإنسانية إلى تغيير طبيعة الاقتصاد المحلي والطلب مما جعل الأمر صعباً على الشركات الصغيرة. تؤكد هذه النتائج بشكل أكبر على المسارات التي يؤثر فيها الصراع والاستجابة الإنسانية المرتبطة به على السوق وتخلق ظروفاً جديدة للسوق تغذي الصراع مرة أخرى. تمكنت القليل من الشركات المغلقة من التكيف مع «اقتصاد الحرب»

الجديد. من بين 19 شركة مغلقة تم استئناف ثلاثة منها فقط بعد الإغلاق ولكن فقط بعد تغيير موقع أو نوع المنتج حيث بدأت اثنتان من جديد في مواقع جديدة - كان على الموقع الذي كان يتاجر في الخردة بالجملة أن يحد من النطاق، وقد أعيد تشغيل شركة مبيعات السيارات كشركة لإنتاج قوالب الثلج بسبب ارتفاع الطلب على المنتج. استؤنف عمل ثالث في نفس الموقع لكنه تم تجديده من كونه مصنعاً لاستيراد وتصدير الأسماك والثلج إلى مصنع للمياه المعدنية والثلج. وكما هو متوقع قامت الشركات بتسريح عمالها وفي بعض الحالات تم نزوح هؤلاء العمال. وفقاً للمشاركين ذهب هؤلاء العمال للعثور على أعمال أخرى لكن القليل منهم ما زالوا عاطلين عن العمل.

اقترح المستجيبون مجموعة من التوصيات للدعم الذي كان يمكن أن يساعد مثل تلك الشركات في الحفاظ على نفسها. وتراوحت تلك المقترحات بين ضمان الاستقرار السياسي والأمن في البلاد وتحسين المناخ الاقتصادي وفتح الموانئ واستقرار العملة المحلية وتوفير آلية تمويل لتغطية الديون من بين احتياجات تمويلية أخرى. أوضح **مدير أعمال في شركة مواد بناء** أنه يجب تعويضهم عن الضرر المادي الذي تسبب فيه الصراع لإعادة فتح العمل.

> لا بد من تعويضنا عن الخسارة لأن الإغلاق كان بسبب القصف والحرب عام 2015 بعد أن تمركزت الجماعات المسلحة في المنشأة للحصول على الوقود الذي كان مخزن فيها وتم قصف المنشأة عن طريق الغارات الجوية ومنذ ذلك الحين تم إغلاق المنشأة وكذلك مكتب التسويق.

باختصار رأى معظم المستجيبين أن عملهم بأجر غير مستقر وغير ملائم. ومن أجل تغطية نفقاتهم كانوا في كثير من الأحيان بحاجة إلى التوفيق بين عملين ولكن كان هناك عدد قليل من الوظائف المتاحة. تشير وجهات النظر من مقابلات الشركات الخاصة إلى أن الصراع تسبب في تحديات مباشرة وغير مباشرة لتلك الأعمال وأدى في بعضها إلى الإغلاق. علاوة على ذلك أدت الأزمة الاقتصادية الشاملة وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين ووجود الاستجابة الإنسانية إلى تغيير الاقتصاد المحلي وطبيعة الطلب على المنتجات.

3.4 النزوح

على مدى العقد الماضي شهد اليمن أزمة نزوح قسري[11] سواء في شكل نازحين داخليين (نازحين داخل البلاد) أو نزوح دولي (في شكل عبور الحدود ليصبحوا لاجئين في دول أخرى). استخدم تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب المسح الشهري لبرنامج الأغذية العالمي لتقدير أن نسبة الأسر النازحة حالياً تتراوح بين 29 و 41 بالمائة (فافاري وآخرون، 2023). وسلط التقرير الضوء على أن النازحين داخلياً يواجهون أوجه حرمان سيئة للغاية في العديد من المجالات الحرجة. كما سلط التقرير الضوء على أنه على الرغم من أن الأسر النازحة لديها قدرة محدودة على الوصول إلى الغذاء يبدو أن جميع الصدمات الرئيسية تؤثر بشكل مماثل على الأسر النازحة وغير النازحة. ويشير التقرير إلى أن الوصول إلى الغذاء الذي كان مستقراً قبل النزوح شهد انخفاضاً حاداً في الثلاثة أو الأربعة الأشهر بعد النزوح (فافاري وآخرون، 2023). وقد واجه كل من النازحين داخلياً وغير النازحين مستويات مماثلة من ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية.

ركز الاستطلاع النوعي على فهم التجارب التي يعيشها الناس مع النزوح القسري. كان الهدف هو فهم أسباب النزوح والسمات الرئيسية لعملية النزوح وعواقبها.

[11] تعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النزوح القسري على أنه النزوح الناتج عن الاضطهاد والظلم أو الصراع أو العنف المطلق أو انتهاكات حقوق الانسان.

يرتبط النزوح بشكل مباشر أو غير مباشر بالصراع. وقد نزح معظم المستجيبين بسبب الصراع أو بسبب الآثار غير المباشرة للصراع مثل ارتفاع الأسعار والبطالة. لقد قرروا الهجرة عندما تعرضوا للعنف بشكل مباشر أو توقعوا أن يكون العنف بالقرب منهم في شكل خسائر في الأرواح أو تدمير للممتلكات. لقد فروا من أجل الحفاظ على أمن عائلاتهم (انظر الشكل 3.7). وأشار عدد قليل ممن ناقشوا جانب صنع القرار إلى إنهم طُلب منهم المغادرة عندما اشتد الصراع أو كان ذلك بسبب مغادرة كل من حولهم. نزح معظم المستجيبين بعد عام 2014 لكن القليل منهم رحلوا في وقت مبكر من عام 2011. في هذه الحالات كان سبب نزوحهم هو زعزعة الاستقرار التي سببها الربيع العربي وفي حالات قليلة بسبب هجمات القاعدة (سيتم تقديم اقتباسات لاحقاً).

لخص أحد المستجيبين من محافظة البيضاء:

> انتقلنا بعد الحرب إلى المدينة. كان الجميع ينتقلون. مات بعض الناس هناك وانتقل من أراد العيش. [منزلنا] دُمر في الحرب وانتقلنا جميعاً.

يكون النزوح إما بصورة مؤقتة أو دائمة. ويحدث النزوح الدائم عندما يكون العنف مدمراً للغاية بحيث لا يجد النازحون مكاناً يعودون إليه. لم يجد تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب علاقة قوية بين العنف والتهجير القسري، ومع ذلك تشير الروايات الواردة من «أصوات من اليمن» إلى أن التمييز بين الطبيعة الدائمة والمؤقتة للنزوح أمر بالغ الأهمية لفهم ارتباطه بالعنف بشكل أكبر. تشير المقابلات إلى أن النزوح الدائم حدث في الغالب عندما فقد الناس كل شيء بسبب العنف ولم يتبق شيء لبدء حياة جديدة. وفي كثير من الأحيان لم يتمكنوا من دخول المنطقة مرة أخرى بسبب القتال المستمر والحصار. وغالباً ما تم تدمير مسكنهم أو جزء كبير من الحي في قصف جوي مما أدى أيضاً إلى خسائر في الأرواح. ويتذكر رجل من ريمة نازح من صنعاء تجربته بالقول:

> أنا (مع زوجتي وأولادي) خرجت من صنعاء. فقدنا كل شيء. لم يكن لدينا كهرباء ولا ماء ولا أي شيء. لم أعد إلى صنعاء.

في حالة النزوح المؤقت كانت الأسباب مماثلة لأسباب النزوح الدائم لكن غالباً ما غادر اليمنيون منازلهم تحسباً للعنف. لقد عادوا بمجرد توقف القتال أو عندما ابتعد القتال عن مناطقهم. عادوا إلى مساكن لم تتضرر بشدة لاستئناف الحياة التي تركوها وراءهم. عاد أحد المستجيبين - وهو من محافظة مأرب نزح مؤقتاً بسبب الحرب - إلى مأرب في 2016 ووصف عملية النزوح المؤلمة:

> هربت من الحرب [...] لم يُسمح لنا [بالعودة] بسبب الحرب. لقد ابتعدنا جميعاً. لم يبق أحد في مأرب. كنت في طريقي إلى مأرب. قصفت الطائرات منازلنا. كانت عائلتي في المنزل وكان علينا الفرار من الحرب. عدت إلى مأرب في عام 2016. لقد دمرت المدينة بأكملها.

لقد اتخذ النزوح أشكالاً عديدة. وفي بعض الحالات بقي عدد قليل من أفراد الأسرة عادة من الرجال للعناية بمنازلهم وأراضيهم. في بعض الأحيان يعود أفراد الأسرة الآخرون إما كلياً أو جزئياً إلى منطقتهم الأصلية بعد نزوحهم لبعض الوقت.

شكل ٣.٧: وجهات نظر النازحين داخلياً

وإذا هاجر الناس إلى المدن ولم يتمكنوا من العيش هناك يقومون بالعودة إلى منطقتهم الأصلية أو الانتقال إلى مكان آخر. لقد احتاج بعض الذين تحدثوا عن النزوح لأكثر من مرة بعد النزوح الأولي من العنف إلى الانتقال مرة أخرى إلى منطقة أخرى يمكن أن يأملوا فيها العثور على خيارات لكسب العيش والحياة ميسورة التكلفة. يصف أحد المستجيبين من محافظة البيضاء سبب وعملية النزوح والواقع الصعب لارتفاع تكلفة المعيشة لا سيما لدى النازحين بالقول:

> اضطررنا إلى مغادرة بلدتنا بسبب الغارات الجوية التي دمرت منازلنا. كان لدينا أربعة منازل. لقد كنا مرعوبين ونبكي. حياتنا صعبة للغاية هنا وهناك. لقد توفيت والدتي. والإيجار باهظ الثمن أيضاً. لا يمكننا تحمل ذلك. نحن نكافح من أجل العثور على الطعام فكيف بدفع الإيجار. [...] انتقلنا جميعاً حتى أهل زوجتي. من رداع انتقلنا أولاً إلى منزل كان إيجاره باهظاً ثم انتقلنا إلى منزل آخر حيث يمكننا دفع الإيجار. أصبح العيش صعباً في كل مكان في اليمن.

كانت الأسرة الممتدة والقرابة من العوامل الرئيسية التي سهلت النزوح. فقد انتقل الناس إلى أماكن لديهم فيها أسر ممتدة أو شبكات اجتماعية يمكن أن تساعدهم في إعداد ترتيبات معيشية مؤقتة أو دائمة. بالطبع لا يمكن للجميع الاستفادة من الأسرة الممتدة وشبكات القرابة. وفي مثل تلك الحالات لجأ الناس للعيش في الخيام سواء في المخيمات أو في الخارج. ساعد كرم الأسرة الممتدة والقرابة وأفراد المجتمع المضيف - وفي بعض الحالات حتى الغرباء - الناس في العثور على المأوى والطعام والاحتياجات الأساسية الأخرى. ذكر البعض أيضاً تلقي المساعدة من المنظمات عندما كانوا نازحين ولكن ليس بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. يصف أحد المستجيبين من محافظة المحويت الطبيعة المؤقتة للحركة وصنع القرار والعوامل المُمَكنة التي سهلت العملية.

> كان القصف بالقرب من حينا في [اسم الشارع والمنطقة]. سقط صاروخ بالقرب من منزلنا كان في منزل جارنا الذي يبعد وحدتين فقط عن منزلي وقتل 4 أشخاص في ذلك المنزل. كانت الرصاص كالمطر وكان بعض الرصاص يمر عبر منزلنا. كنا جميعا خائفين. انخفض سقف منزلنا (نصف متر) وقمنا ببعض الإصلاحات. قررنا الانتقال استأجرنا في [اسم الشارع والمنطقة في حي مختلف]. في البداية أخذنا النساء والأطفال إلى المنزل الجديد الذي استأجرناه وواصلنا الذهاب ذهاباً وإياباً لحزم أغراضنا. بعد فترة امتد الصراع إلى مكاننا الجديد فاضطررنا إلى مغادرة محافظة الحديدة بأكملها. انتقلنا جميعاً وذهب كل من أبناء عمومتي وإخوتي إلى أماكن مختلفة. انتقلت إلى المحويت مسقط رأس أجدادي. لا يزال لدينا منزل أجدادنا هناك لكن أبناء عمي ذهبوا إلى صنعاء.

كما أراد البعض مغادرة اليمن لكنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب نقص المال. أحد المستجيبين من محافظة أبين هاجر إلى عدن وعاد يتحدث عن تكلفة النزوح. ومع ذلك حدث هذا في عام 2011 عندما اضطروا إلى النزوح بسبب هجمات القاعدة في أبين:

> الطريق من أبين إلى عدن مغلق. كان علينا أن نسلك طريقاً آخر بين الجبال والوديان فكلّفنا ذلك 70 ألف ريال[12]. الآن سيكلف ما لا يقل عن 200000 ريال لأن أسعار البنزين والوقود قد ارتفعت. كان أخي يهاجر مع أطفاله أيضاً لذلك قمنا بتقاسم التكلفة؛ دفع كل واحد منا 35000 ريال يمني. لقد دفع أخي بدلاً عني وقال لي أن أعيد له المبلغ عندما يكون لدي ما يكفي. لقد دفعته له مع مرور الوقت. لقد كلفنا 35 ألف ريال للوصول إلى يافع ثم 20 ألف ريال للوصول إلى عدن. لذا كان الإجمالي 50.000 ريال على ما أعتقد.

تباينت عواقب النزوح من شخص لآخر. كانت النتيجة الرئيسية للنزوح القسري الدائم أو المؤقت هي فقدان سبل العيش والأصول. كان من الصعب ترك كل شيء يمتلكه الناس والعيش في حالة من عدم اليقين. كان على معظم الناس إيجاد سبل عيش جديدة وهو ما كان يمثل تحدياً في كل مكان جديد. أولئك الذين تعتمد سبل عيشهم على الأرض أو الذين

[12] تغير سعر صرف الريال اليمني بشكل كبير بمرور الوقت حيث انتقل من حوالي 610 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020 إلى ذروة سعر صرف بلغت 1,700 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي بحلول ديسمبر 2021 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. وخلال الأشهر الأولى من عام 2022كان السعر حوالي 1,100 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي. وقد ظلت العملة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون مستقرة نسبياً عند حوالي 600 ريال مقابل الدولار الأمريكي.

يعتمدون على خيارات معيشية خاصة بالمنطقة (على سبيل المثال العمال الذين يزرعون القات) هم الأكثر تضرراً عندما انتقلوا إلى مناطق أخرى. احتاج الكثيرون أيضاً إلى إنفاق مدخراتهم وأصولهم (مثل الذهب) أو الاقتراض بالائتمان للانتقال واستئناف الحياة في مكان آخر. يأمل الكثير منهم ممن يعيشون الآن كنازحين داخلياً في أن يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية والعودة إلى الحياة القديمة التي تركوها وراءهم. يوضح الشكل 3.7 كذلك الوضع المأساوي لرجل من أبين وعائلته.

يتذكر أحد المستجيبين الذي يعيش حالياً في إب كيف أنه لم يستطع تلقي أي مساعدة لأنه لم يكن لديه أي وثائق.

> [...] تركت كل أوراقي في منزلي في تعز. لا يسمحون بوجود أي شخص هناك. ومن ثم لا يمكنني التسجيل في أي منظمة [إنسانية].

باختصار تسبب الصراع في نزوح داخلي مؤقت ودائم في اليمن. على الرغم من أن الأسرة الممتدة والقرابة كانا بمثابة عوامل تمكين رئيسية لتسهيل قرارات النزوح فقد أدى النزوح إلى عواقب وخيمة مثل فقدان سبل العيش والأصول والأرواح لكثير من اليمنيين.

القسم 4

المناقشات والاستنتاجات

يسلط هذا التقرير الضوء على التجارب التي عاشها المستجيبون أثناء الصراع في اليمن باعتبار أنهم هم خبراء في تجاربهم الخاصة. يهدف هذا التقرير إلى تقديم أصوات اليمنيين الذين أمضوا الآن ثماني سنوات يعيشون في حرب أهلية وأزمة اقتصادية وشبه المجاعة.

هذا التقرير هو من بين عدد قليل من الأصوات اليمنية الأصيلة حول مجموعة من القضايا اليومية من مختلف المحافظات في جميع أنحاء البلاد. ولكن - يمكن القول - أن حجم العينة الصغير يحد من القدرة على تعميم النتائج. ومع ذلك لم يكن تعميم النتائج هو القصد من وراء هذا التقرير. وتحت كل موضوع يقدم التقرير أصوات من اليمن وجهة نظر أصحاب المصلحة المتعددين للتخفيف من التحيز تجاه مجموعة واحدة من أصحاب المصلحة أو منطقة جغرافية معينة. علاوة على ذلك تتوافق نتائج التقرير مع تلك الواردة في التقارير الكمية مثل تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب أو تقرير استطلاع البنك الدولي عبر الهاتف حول الأمن الغذائي (فافاري وآخرون، 2023؛ البنك الدولي، 2023).

يقدم التقرير أصوات من اليمن صورة شاملة للمعاناة مستمدة من القصص الإنسانية وراء الإحصائيات. لقد جعل الصراع حياة اليمنيين باهظة الثمن وفي حالة من عدم اليقين وهشة وفي كثير من الأحيان لا تطاق. تحكي قوة كلام الناس وقصصهم المرعبة نقاط ضعفهم الخطيرة والشعور بالعجز والمعاناة التي سببها الصراع. وباختصار:

- **أفاد المستجيبون بتقليل تناول الطعام على نطاق واسع في الحياة اليومية.** تقليص وتيرة الوجبات وتقييد سلة الطعام وإعطاء الأولوية للطعام مع أفراد الأسرة والابتعاد عن الطهي بالغاز إلى الحطب وحتى العيش بدون أكل. وأشار معظم المستجيبين إلى أنه من أجل توفير القوت الأساسي يتعين على العائل الرئيسي في كثير من الأحيان التوفيق بين أعمال متعددة في مناخ شديد الندرة في العمالة.
- **الأطفال اليمنيون يفقدون التعليم الأساسي.** يرسل الآباء اليمنيون أطفالهم إلى المدرسة إذا كانت قريبة وتقدم دروساً باستمرار ولا يتقاضى المعلمون فيها أي رسوم. خلافاً لذلك فهم بحاجة إلى تحديد الأولوية حول من هو الطفل الذي سيتم إرساله إلى المدرسة بناءً على ظروف السلامة وإمكانية الوصول والظروف المالية. إذا كان بإمكانهم تحمل تكاليف إرسال الأطفال إلى المدرسة فعليهم التأكد من تقديم الدعم للأطفال في المنزل بسبب تدني جودة التعليم. واجهت المدارس أيضاً العديد من الصعوبات مثل الحفاظ على المعلمين وتوفير الإمدادات وصيانة البنية التحتية الأساسية.

- **حصل معظم المستجيبين على الرعاية الصحية في حالات الطوارئ فقط.** تعتبر الصدمات الصحية هي الصدمات الرئيسية التي واجهتها الأسر. ومع ذلك كان على المهنيين الصحيين التعامل مع حالات طوارئ المرضى في ظل محدودية المرافق وإمدادات الأدوية.
- **يكافح النازحون اليمنيون داخلياً لاستيعاب مجموعة كاملة من الصدمات والتعامل معها.** التحدي الرئيسي الذي يعانون منه هو ضمان سلامة وأمن وغذاء وإعادة توطين الأسرة.

النتائج الرئيسية لهذا التقرير تدعم وتكمل نتائج تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب. يكمّل هذا التقرير أصوات من اليمن التحليل الكمي لتقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب من خلال توفير وجهات نظر من كل من الأسر ومقدمي الخدمات باستخدام تحليل أكثر دقة وتفصيلاً. يستخدم كلا التقريرين نفس الإطار المفاهيمي لتحليل البيانات وتنظيم النتائج.

يصور التقرير أصوات من اليمن الشعب اليمني الذي يعيش في مستويات غير مسبوقة من عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بسبب التضخم. وهذا يؤكد النتائج التي توصل إليها تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب والتي توضح أسباب عدم القدرة على التحمل مثل: الحصار الجوي والبحري المرتبط بالصراع والصدمات الاقتصادية المتكررة. أظهر تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب أيضاً الافتقار إلى الوصول المستمر إلى الرعاية الصحية والتعليم ويؤكد على أهمية هذه المجالات نظراً للعواقب السلبية على تنمية رأس المال البشري مدى الحياة (فافاري وآخرون، 2023).

يؤكد هذا التقرير ظروف سوق العمل المتقلبة وغير الملائمة. لا يتطرق تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب إلا إلى سبل العيش بسبب نقص البيانات الكمية (فافاري وآخرون 2023). يتعمق هذا التقرير في وجهات نظر المؤسسات الخاصة بما في ذلك الشركات المغلقة. يتحدث هذا التقرير أصوات من اليمن بالتفصيل عن قضايا النزوح التي تمت تغطيتها في تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب ويظهر أدلة واضحة على أن العديد من اليمنيين تركوا منازلهم بشكل دائم بسبب العنف (خاصة القصف الجوي) و / أو تدمير ممتلكاتهم أو إذا لم يتمكنوا من تحمل تكاليف رحلة العودة. غادر الأشخاص النازحون مؤقتاً بسبب توقع العنف أو عندما كان العنف في مكان قريب منهم. لم يكن تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب قادراً على معالجة التعقيدات في عملية صنع القرار التي يواجهها اليمنيون لكن تقرير أصوات من اليمن يشير إلى أن الناس غادروا عندما شعروا أن حياتهم كانت في خطر. ومع ذلك لا يمكننا تمييز مدى كون مغادرة المنزل كان قراراً فردياً أو استناداً إلى وجهة نظر جماعية (كأن يغادر الجميع).

يقدم هذا التقرير أيضاً المساهمات الرئيسية الشاملة لفهم الوضع في اليمن:

- **أولاً، يكشف هذا التقرير عن الموضوع الرئيسي للصدمات المتكررة واستراتيجيات المواجهة الضارة التي يعاني منها اليمنيون.** إن حقائق الحياة المتعلقة بالغذاء والخدمات الأساسية (التعليم والصحة) وسبل العيش والنزوح تجبر معظم المستجيبين على اللجوء إلى مجموعة من استراتيجيات المواجهة المدمرة للغاية في كثير من الأحيان حيث يجب على الأسر إجراء المفاضلات من حيث الإنفاق على الغذاء أو التعليم أو الصحة. ويحاولون التأقلم مع الصدمات المتكررة مثل المرض من خلال بيع الأصول مثل الذهب أو حتى البنادق. إنهم يقترضون من الأقارب في الأسرة الممتدة والمتاجر المحلية والشبكات الاجتماعية والعائلية الأخرى ويعيشون في حلقة مفرغة من الديون . تعكس هذه النتائج تلك النتائج التي توصل إليها تقرير آخر لـ مشروع أكابس لتقييم القدرات وجد أن الأسر تستخدم استراتيجيات مواجهة ضارة حيث أشار اليمنيون إلى التغيرات الاقتصادية التي ظهرت أثناء الحرب كأسباب تجعل تلبية الاحتياجات الأساسية الحالية صعبة للغاية (مشروع أكابس لتقييم القدرات 2022a).
- **ثانياً، تؤكد النتائج الواردة في هذا التقرير كيفية ارتباط الصراع بالأسر والأسواق والمؤسسات والاستجابة الإنسانية.** ويناقش المسارات التي تغذي فيها الاستجابة الإنسانية مرة أخرى هذه الفئات الموصوفة في الإطار المفاهيمي. تشمل الأمثلة ما يلي:
  a. **يرجع عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للصراع** على الأسواق والمؤسسات؛ وبينما تتدخل الاستجابة الإنسانية في شكل مساعدات غذائية فإنها غالباً ما تكون غير كافية ولا مستدامة.

b. **يؤثر الصراع والاستجابة الإنسانية على التعليم وتوفير الصحة.** بالنسبة للأسر تتنافس هذه الأولويات وتتأثر بالقدرة على تحمل التكاليف والتي ترتبط في المقام الأول بسبل العيش. ويمكن أن يكون لنقص التعليم والصحة لفترة طويلة عواقب طويلة الأمد يمكن أن تغذي الصراع.

c. **أدى الصراع والاستجابة الإنسانية إلى تغيير الاقتصاد.** يكشف تحليل سبل العيش عن أن الاستجابة الإنسانية للحرب غيرت الطلب المحلي. في مجال الرعاية الصحية على سبيل المثال استقطبت المنظمات الإنسانية العاملين الصحيين مع عدم توفير استثمارات مستدامة في مجال الرعاية الصحية. أيضاً قد تخسر الشركات الصغيرة أمام الشركات الأكبر التي يمكنها تقديم خدمات على نطاق واسع مما قد يؤدي إلى الاحتكار في قطاعات مختلفة.

d. **النزوح هو عامل آخر يرتبط بالغذاء والخدمات الأساسية وسبل العيش.** كما ورد في تقرير البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب تُظهر النتائج التي توصلنا إليها أن النزوح يؤثر على توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه ويؤدي إلى تفاقم الاكتظاظ في الفصول الدراسية ويقلل من الأولوية للوصول إلى الخدمات الصحية ويعطل سبل العيش والأصول.

هناك وجهتي نظر رئيسيتين تبرز إلى الواجهة عند التفكير في التقرير العام والنتائج الشاملة:

- **الصدمات واستراتيجيات المواجهة المدمرة لديها عواقب مدمرة طويلة المدى على السكان وخاصة الشباب.** إن استمرار التدمير ونقص الاستثمار في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة لهما آثار سلبية بين الأجيال من خلال حرمان الأجيال الحالية والمستقبلية من تحقيق قدراتها وفرصها. ويمكن أن تمنع الاستراتيجيات السلبية للتكيف مع الغذاء وسوء التغذية المرتفع لدى الأطفال جيلاً من الأطفال من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. لم يتم حتى الآن فهم مدى هذا الضرر ويمكن أن يعود ويغذي الصراع من جديد. على سبيل المثال فقدان التعليم سوف يجعل من الصعب على الجيل القادم من اليمنيين العثور على وظائف جيدة مما قد يؤثر على تفضيلات الأفراد بشأن ما إذا كان سيتم إنهاء الصراع في النهاية وكيفية ذلك (على سبيل المثال انظر (اليونيسف، 2021)).
- **نحتاج في السياق اليمني إلى النظر إلى التعريف التقليدي للقدرة على الصمود بعين ناقدة.** إن التعريف النظري لمفهوم القدرة على الصمود هو «القدرة على المواجهة و / أو الاستيعاب و / أو الصمود و / أو التوفيق و / أو التكيف مع ظروف الشدائد والنكسات والتحدي في السعي لتحقيق أهداف أو حالات مرغوبة» (لوتز، 2016). يمكن القول أن تعدد استراتيجيات المواجهة التي استخدمها المستجيبون اليمنيون في مواجهة الصدمات المتكررة يرجع إلى مستوى قدرتهم العالية على الصمود. لكن المستجيبين في هذا التقرير يصفون صراعات عميقة ومستمرة وغالباً ما لا يكون لديهم أي خيار سوى تحملها. وقد يؤدي النظر إليها على أنها «قدرة على التأقلم» في التعامل مع االأوقات الصعبة على أنها نقاط قوة و هذا قد ينتج عنه التقليل من خطورة الوضع الهش.

قائمة المراجع

مشروع أكابس لتقييم القدرات. (2022 أ). الحياة مستمرة في اليمن: محادثات مع العائلات اليمنية مع اقتراب الحرب من عامها الثامن (العدد، مايو). مركز تحليل مشروع أكابس لتقييم القدرات، اليمن.

مشروع أكابس لتقييم القدرات. (2022 ب). أزمة اليمن المعقدة | مشروع أكابس لتقييم القدرات. https://www.acaps.org/country/yemen/crisis/complex-crisis

فافاري، إي، كريشناسوامي، س، تاندون، س، وأغاانيان، أ. (2023). البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب . البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية. (2022). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2022 (أبريل 2022) [انجليزي / عربي] . https://m.reliefweb.int/report/3838940/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2022-april-2022

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. (2015). نظرة عامة على حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن - يونيو 2015. في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. مجموعة الأمن الغذائي، الاستجابة الإنسانية، اليمن.

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. (2017). خريطة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن: مارس - يوليو 2017 . تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. مجموعة الأمن الغذائي، الاستجابة الإنسانية، اليمن. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC_Yemen_AcuteFI_Situation_March-July2017_ENversion.pdf

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. (2018). خريطة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن: ديسمبر 2018 - يناير 2019 . تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، مجموعة الأمن الغذائي، الاستجابة الإنسانية، اليمن.

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. (2020). حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد من أكتوبر إلى ديسمبر 2020 والتوقعات لشهر يناير - يونيو 2021 . تقرير التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي، مجموعة الأمن الغذائي، الاستجابة الإنسانية، اليمن.

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. (2022). حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد يناير - مايو 2022 والتوقعات لشهر يونيو - ديسمبر 2022. في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الإصدار مارس). تقرير التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي، مجموعة الأمن الغذائي، الاستجابة الإنسانية، اليمن. https://www.ipcinfo.org/ipc-country-iso3=YEM?/analysis/details-map/es/c/1155480

لوتز، م. (2016). الضعف والقدرة على الصمود. الطب النظري وأخلاقيات علم الأحياء، 37 (1)، 45–59. https://doi.org/10.1007/s11017-016-9355-y

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2019). الأطفال والصراع المسلح في اليمن (المجلد. 08948، العدد يونيو). مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. https://reliefweb.int/report/yemen/children-and-armed-conflict-yemen-report-secretary-general-s2021761-enar

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). تقييم أثر الحرب في اليمن: سبل الانتعاش | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://www.undp.org/publications/assessing-impact-war-yemen-pathways-recovery

اليونيسف. (2021). تعطل التعليم: أثر الصراع على تعليم الأطفال في اليمن. تقرير، اليونيسف. https://www.unicef.org/yemen/media/5546/%0Afile/EDUCATION DISRUPTED Report.pdf

منظمة الصحة العالمية. (2022). نشرة مجموعة الصحة القطاعية مارس - أبريل 2022 (إصدار أبريل). منظمة الصحة العالمية. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yemen_health_cluster_bulletin_march_2019.pdf

البنك الدولي. (2017). مذكرات الفقر في اليمن (إصدار يونيو). البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://documents1.

worldbank.org/curated/ar/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

البنك الدولي. (2021). قطاع الصحة في اليمن - مذكرة سياسة. في 2021 (إصدار أبريل). البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

البنك الدولي. (2022 أ). مذكرة المشاركة القطرية للجمهورية اليمنية . البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://documents1.worldbank.org/curated/en/351911650316441159/pdf/Yemen-Country-Engagement-Note-for-the-Period-FY22-FY23.pdf

البنك الدولي. (2022 ب). نظرة عامة على اليمن: أخبار التنمية والبحوث والبيانات | البنك الدولي. https://www.worldbank.org/en/country/yemen/overview

البنك الدولي. (2023). رصد انعدام الأمن الغذائي وفرص العمل في اليمن . البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

WORLD BANK GROUP

Joint Data Center
on Forced Displacement